الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على التجارة البينية

دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة(2000 - 2016)

إعداد الطلبة:

سعيدة بلوم

عائشة قاسمي

ميلودي مروة

إشراف الدكتور: لطفي مخزومي

لجنة المناقشة

د. هشام لبزة	**أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي**	**رئيسا**
د. لطفي مخزومي	**أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
أ. زكرياء مسعودي	**أستاذ مساعد "أ" بجامعة الوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2018/2017

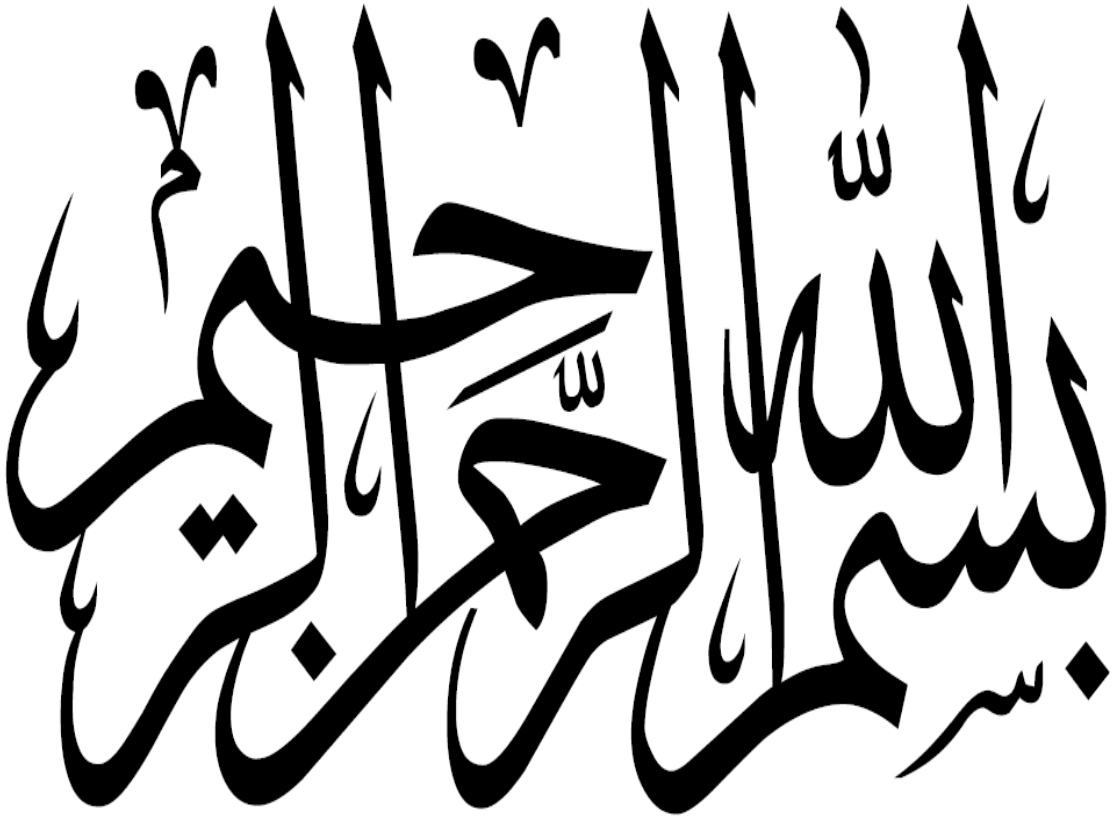
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا الوالدين الكريمين

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الزملاء والأصدقاء

إلى من هو أهل للعلم

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء

سعيدة

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

أهدي ثمرة عملي هذا.

إلى روح والدي الطاهرة راجية من الله أن يرحمه ويتغمده برحمته الواسع.

إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ((صلى الله عليه وسلم)) قرة عيني أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى كل من وسعهم صدري ولم يسعهم قلمي.

إلى كل طالب علم.

عائشة

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا الوالدين الكريمين

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الزملاء والأصدقاء

إلى من هو أهل للعلم

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء

مروة

شكر وتقدير

.

نحمد الله حمدا كثيرا على منه ونعمه على أن تم علينا إنجاز هذا العمل ونسأله أن ينفعنا بما علمنا وأن يوفقنا لما يحبه ورضاه في الدنيا والآخرة

لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل

من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف لطفي مخزومي الذي

تكرّم بتولي مهمة الإشراف وكذا الأستاذة خالدي مليكة

على المساعدة والتوجيهات وجميع أعضاء لجنة المناقشة،

لقبولهم مناقشة هذا العمل وإثراءه.

سعيدة، عائشة و مروة

الملخص

عمدت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية وغيرها، منها الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن القيمة الحقيقة للاقتصاد، المسافة والتي تساهم في تحديد تكاليف النقل وتأثيرها على تكاليف التجارة، بالإضافة إلى حجم السكان، أما الاتفاقيات التجارية الإقليمية فقد قمنا بدراسة مدى تأثيرها على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتم استخدام نموذج الجاذبية لقياس تدفقات البينية لدول المجلس، باختبار نموذجين النموذج الأول تم فيه قياس تدفقات التجارة البينية بين كل دولة وباقي دول المجلس مجتمعة، أما النموذج الثاني فيقيس تدفقات التجارة البينية بين كل دولة ودولة أخرى عضو في المجلس، وقد أظهرت النتائج مدى تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية المتفاوت على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وسعيا منها لتحسين أداء التجارة البينية عن طريق الانفتاح الاقتصادي فأبرمت عدة اتفاقيات تجارية إقليمية(عربية وأجنبية)، وذلك من اجل مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التجارة البينية، دول مجلس التعاون الخليجي

Abstract:

This study aims at diagnosing the reality of intra-GCC trade through the knowledge of the most important economic and other variables, including GDP which reflects the real value of the economy, the distance which contributes to the definition of transport costs and their impact on trade costs, REGIONAL TRADE AGREEMENTS We have examined the extent of their impact on intra-GCC trade institutions, The model of gravitation was used to measure intra-GCC flows by testing two models of the first model in which intraregional trade flows were measured between each country and the rest of the GCC States combined, while the second model measured intra-OIC trade flows between each other State and State, The results showed the extent of the impact of the regional trade agreements on the performance of intra-GCC trade. In order to improve the performance of intra-trade through economic openness, several regional trade agreements (Arab and foreign) were signed in order to cope with the rapid global economic changes.

Keywords: Regional trade agreements, Two-way trade, GCC countries.

.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال البيانية.....	
مقدمة عامة.....	(أ-ج)
الفصل الأول: الإطار النظري للاتفاقيات التجارية الإقليمية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	1
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.....	3
أولا: الاتفاقيات التجارية الإقليمية واتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي.....	3
1- ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية.....	3
2- الاتفاقيات التجارية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي.....	10
1- الاتفاقيات مع العالم العربي.....	10
2- الاتفاقيات مع العالم الأجنبي.....	11
ثانيا: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالموضوع	21
أولا: الدراسات العربية وعلاقتها بالموضوع	21
ثانيا: الدراسات الأجنبية وعلاقتها بالموضوع	27
خلاصة الفصل الأول:.....	32
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لقياس اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	33
تمهيد:	34
المبحث الأول: نظرة عامة على اقتصاديات الدول وماهية نموذج الجاذبية	35
أولا: نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة ومتغيرات الدراسة	35
ثانيا: ماهية نموذج الجاذبية	41

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.....	46
أولا: النموذج الأول	46
ثانيا: النموذج الثاني	51
خلاصة الفصل الثاني:.....	58
الخاتمة العامة.....	59
قائمة المراجع والمصادر.....	63
الملاحق.....	69

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	**حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**	15
2-1	**مؤشر الانكشاف الاقتصادي (نسبة مؤوية) لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2003–2010**	20
1-2	**تغيرات الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2010– 2016**	36
2-2	**متغيرات الدراسة ومصادر البيانات**	40
3-2	**نتائج اختبار متغيرات النموذج الأول قبل إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	47
4-2	**نتائج اختبار متغيرات النموذج الأول قبل إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	48
5-2	**نتائج اختبار النموذج الأول بعد إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	49
6-2	**نتائج اختبار النموذج الأول بعد إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	50
7-2	**نتائج اختبار النموذج الثاني قبل إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	52
8-2	**نتائج اختبار النموذج الثاني قبل إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	53
9-2	**نتائج اختبار النموذج الثاني بعد إدخال الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	55
10-2	**نتائج اختبار النموذج الثاني بعد إدخال الاتفاقيات التجارية الإقليمية**	56

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	آلية خلق وتحويل التجارة	09
2-1	معدل نمو التجارة البينية (صادرات بينية – واردات بينية) لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1990-2015)	16
3-1	الهيكل السلعي للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي لمتوسط الفترة (2012-2015)	17
4-1	اتجاهات متوسط التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1995-2014)	18
5-1	درجة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (1995-2014)	19
6-1	مؤشر التركيز السلعي للصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بمجموعات أخرى للفترة (2000-2014)	21
1-2	مؤشرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2010-2014	37
2-2	تطورات حجم السكان لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2010-2016)	38

المقدمة العامة

مقدمة

واجه الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثل تجسد ظاهرة العولمة وبروز التكتلات التي أدت لتضائل دور الاقتصاديات المنفردة والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة التي تعمل وفقا لعدد من المبادئ أبرزها عدم فرض أي نوع من القيود التي تعيق حرية التجارة تجاه الدول النامية لتحرير تجارتها الخارجية وتحولها من إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير، كل هذه التحولات أدت إلى الانفتاح الاقتصادي الذي تشابكت فيه الاقتصاديات وأصبحت أكثر ترابطا وتقاربا وأكثرا انتقالا لرؤوس الأموال والتطور التكنولوجي السريع والمتلاحق، وفي ضوء هذه التحولات ظهرت الاتفاقيات التجارية الإقليمية كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي فهي تقوم على تحرير التجارة من القيود ولا تعترف بالحدود السياسية وتوفر امتيازات مغرية لجذب المستثمرين مما جعل الدول تسعى جاهدة لإنشائها وتوفير العوامل المساعدة على نجاحها بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي ودعم نموه بتحقيق جملة من الأهداف كزيادة النشاط التجاري الدولي والتغلب على عقبة ضيق السوق، جذب الاستثمار الأجنبي لأجل التصدير باعتبار أن الاستثمار أحد أهم العوامل المولدة للنمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل.

ومن بين هذه التكتلات نجد دول مجلس التعاون الخليجي كتكتل عربي وهي كغيرها من الدول النامية، تبحث عن السبل التي تؤدي بها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والحصول على أكبر عائد ممكن من تفاعلها مع العالم الخارجي والانفتاح الاقتصادي لذلك حظيت الاتفاقيات التجارية الإقليمية باهتمام واسع كأحد المفاتيح التي تجعلها تنهض باقتصاديتها لذا تم العديد من الاتفاقيات لتنشيط وتحرير التبادل التجاري البيني.

1- الإشكالية الرئيسية:

بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

- التساؤلات الفرعية: من الإشكال الرئيسي السابق يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما هو واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- كيف تؤثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع كل من الصين، دول مجموعة افتا والولايات المتحدة الأمريكية على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- هل هناك متغيرات أخرى تؤثر على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

2- فرضيات الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- حجم تدفقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ضعيف؛
- تؤثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالإيجاب، أما مع دول مجموعة افتا لها أثر سلبي على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؛
- هناك متغيرات أخرى تؤثر على حجم تدفقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي منها العوامل السياسية.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- أهميته الموضوع وحداثته على مستوى الدراسات العربية لتناوله في الدراسات الأجنبية؛
- ؛
- علاقة الموضوع بالتخصص.

4- أهداف الدراسة وأهميتها:

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة نظرا لعدة اعتبارات نذكر منها:

- أهمية الموضوع وإسهامه في إثراء جانب من جوانب التجارة الدولية ألا وهو الاتفاقيات التجارية الإقليمية وما تكتسيه من أهمية في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث؛
- تكتسب الدراسة أهمية من خلال استخدامها لنموذج الجاذبية في التحليل؛
- تسلط الضوء على احد الجوانب الهامة في التجارة البينية لدول مجلس التعاون لخليجي.

أهداف الدراسة: على ضوء أهمية الدراسة، فان البحث يهدف إلى معرفة أحد العوامل المؤثرة في حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي كما يهدف إلى:

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية؛
- تحليل واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؛
- إبراز العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

5- حدود الدراسة: تشمل حدود دراستنا دول مجلس التعاون الخليجي الست خلال الفترة الممتدة بين 2000-2016 وقد تم تحديد هذه الفترة على اعتبارات عديدة منها تواريخ عقد الاتفاقيات وكذا مدى توفر الإحصائيات للدراسة.

6- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة وانطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة منها:

- **المنهج التاريخي:** وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية المتعلقة بتطورات حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك نموذج الجاذبية.
- **المنهج الوصفي والكمي:** تم استخدم هذا المنهج لعرض بعض المفاهيم النظرية، وعناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك من خلال بعض الإحصائيات التقويمية لدراسة هذا البحث.
- **المنهج التحليلي:** أو ما يعرف بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك بالاعتماد على الدراسة التطبيقية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وباستخدام إدارة التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي للربط بين الدراسة النظرية والتطبيقية.

7- صعوبات الدراسة:

اعترضت هذه الدراسة بعض الصعوبات نذكر منها على الخصوص:

- تضارب البيانات والإحصائيات أحيانا باختلاف مصادرها؛
- عدم توفر بعض الإحصائيات للسنوات الموالية لقيام مجلس التعاون الخليجي في المصادر المتاحة؛
- نقص المراجع التي تتناول الموضوع خاصة الكتب.

8- محتوى الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وطبقا لما تمليه منهجية IMRAD اعتمدنا إلى تقسيم الموضوع إلى فصلين اثنين كالتالي:

الفصل الأول حيث وقفنا عند الأدبيات النظرية للموضوع والمتمثلة في عرض وصفي للاتفاقيات التجارية الإقليمية، وكذا تحليل التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي في المبحث الأول، كما سردنا علاقة الدراسة بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو جزء منه في المبحث الثاني، أما الفصل الثاني فقد تم فيه عرض الدراسة الميدانية لتحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باعتماد نموذج الجاذبية وباستخدام البرامج القياسية(Eviews 9) حيث تناولنا الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة خلال المبحث الأول، وعرضنا النتائج وتحليلها في المبحث الثاني.

الفصل الأول

الإطار النظري للاتفاقيات التجارية الإقليمية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

تم إنشاء اتفاقية GATT من خلال الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حيث شكلت لجنة تحضيرية لتسطير مشروع ميثاق منظمة تجارة دولية كان من أبرز أعمالها وضع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي تم التوقيع عليها من طرف دول صناعية ودول النامية، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على استبعاد الجوانب الحمائية عن طريق الإزالة التدريجية لعراقيل التبادل من المفاوضات المتعددة الأطراف، ولم تكن المبادئ التي تحكمه متفقة مع المبادئ الأساسية التي قامت عليها استراتيجيات الدول النامية فأدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالانكتاد في 1964 وقد جاء كردة فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال، وقد أدى التعثر في المفاوضات متعددة الأطراف وتشعبها وتعقيداتها إلى ظهور وتعزيز التجارة الإقليمية أكثر، حيث توفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها وتزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي وتعتبر جزءاً أساسياً من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة، ورغم المخاوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات ما يزال في تزايد مستمر ومتسارع ولاسيما منذ العام 2000 وعلى سبيل المثال في العام 2016 تم إبلاغ منظمة التجارة عن 279 اتفاقية إقليمية جديدة، وقد ازداد هذا الاتجاه مع دخول تكتلات اقتصادية عظمى ودول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة بالحصول على إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق.

ولهذا سوف يقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول**: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- **المبحث الثاني**: أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وعلاقتها بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتجارة البينية لدول المجلس.

خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم المفاهيم ذات الصلة والتي تمس بطريقة أو بأخرى الأدبيات النظرية المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية وكذا التجارة البينية من أجل تحديد الإطار النظري الذي يشكل الدعامة الأساسية للدراسة التحليلية التطبيقية.

أولا: الاتفاقيات التجارية الإقليمية

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجها متزايدا نحو الاتفاقيات التجارية الإقليمية مما زاد من أهمية الموضوع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، من خلال هذا المنطلق سنحاول التعرف على ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية من خلال إبراز خصائصها وتعديد تصنيفاتها وكذا تحديد آثرها.

1- ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

شهد العالم منذ 1880 العديد من السياسات المدعمة لحرية التجارة وكانت فترات حرية التبادل يرافقها في الغالب التوسع والنمو في الاقتصاد ومن أهم ما ذكر في هذه السياسات الاتفاقيات التجارة الإقليمية والتي سنتعرض لها في التالي:

1-1 البناء المفاهيمي للاتفاقيات التجارية الإقليمية:

لعرض مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية لابد من تفكيك المصطلح إلى ما يلي:

- **الاتفاقيات:** الاتفاقية هي اتفاق يعبر عن التقاء إرادات موقعيها على أمرٍ ما، فهي ذات صفة تعاقدية الغرض منها إنشاء علاقة قانونية بين الأطراف المتعاقدة،[1] أما الاتّفاقيّة الدولية فتعرف على أنها اتفاق مكتوب بين دولتين أو أكثر تحدّد التزاماتها وحقوقها في مجال محدّد.[2]
- **التجارية:** التجارية هي التي تتناول تبادل السلع والخدمات بين البلدان،[3] وأما الاتفاقيات التجارية فهي عندما تتفق دولتان أو أكثر على شروط التبادل التجاري بينهما، وهناك ثلاثة أنواع من الاتفاقات التجارية الأول هو اتفاق تجاري أحادي الجانب، والاتفاقات التجارية الثنائية، والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وكمثال على اتفاق متعدد الأطراف نذكر اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والذي يعد أكبر اتفاق على المستوى العالمي نافتا (NAFTA) *.[4]

---

[1] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت، عالم المعرفة، د ت، ص8، http://arab-ency.com/ar (2017/12/04)، 09:03.

[2] سعد عزت السعدي، **مفهوم الاتفاقيات الدولية ومراحلها**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، منشور بتاريخ 2017/8/24 على الموقع:
http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=569891&ac=109:03 ،(2018/01/04)

[3] https://www.investopedia.com/insights/what-is-international-trade, (14/12/2017),23:08

* وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر 1992 لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وأصبحت سارية المفعول في جانفي 1994.

[4] https://www.thebalance.com/free-trade-agreement-types-and-examples-3305897, (04/12/2017), 06 :07.

● **الإقليمية:** يعرف مصطلح الإقليمية على أنه مفهوم وسط بين التعاون الدولي والتعاون الثنائي بين الدول،[1] فالإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات لتضيق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني.[2]

وقد عرفت منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أنها اتفاقات تجارية متبادلة بين شريكين أو أكثر.[3] ومما سبق نستنتج أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي عبارة عن اتفاق مكتوب بين دولتين أو أكثر يحدد العلاقات التبادلية للسلع والخدمات أو جانب من هذه العلاقات بين الأطراف المتعاقدة قصد إزالة الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل انتقال الرأسمالية، ومن الأمثلة على الاتفاقيات التجارية الإقليمية نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية الوسطى،* اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة، والاتفاقية التفضيلية لجنوب آسيا،** الاتفاقيات التعاونية للجماعة الاقتصادية الأوروبية مع الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، وتونس.[4]

1-2 خصائص الاتفاقيات التجارية الإقليمية: هناك العديد من الخصائص التي ميزتها نذكر منها:[5]

●**التشابك:** إن انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية من شأنه أن يخلق ما يسمى وعاء السباغيتي*** في التجارة العالمية (وهذا ما وصفها به بها غواتي في 1995)؛[6]

●**التوصيف:** على الرغم من كون هذه الاتفاقيات الإقليمية يشار إليها كلاسيكياً باتفاقيات+WTO ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا التوصيف دقيقاً، فمثلاً تعتبر الاتفاقيات التي تحد من فرض إجراءات مكافحة الإغراق ضمن منطقة اتفاقية تجارة حرة +WTO لكن لا يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لاتفاقيات أخرى تتضمن تشريعات حول حقوق الملكية الفكرية تكون أقل صرامة مما هو في اتفاقية التربس *؛[7]

---

[1] قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 11.

[2] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010، ص 4.

[3] https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/rta_pta_e.htm, (2017/12/14), 12 :23.

* CEFTA للدول الغير أعضاء في الاتحاد الأوروبي تأسس في 1 جويلية 2013 بين ألبانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا، مولدافيا، الجبل الأسود، صربيا و كوسوفو.

** أنشئت سنة 1993 بهدف تشكيل سوق مشتركة بين بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسريلانكا.

[4] Raquel Femandez and Jonathan Portes, **Returns to Regionalism: An Analysis of Nontraditional Gains from Regional Trade Agreement**, THE World Bank Economic Review, vol 12, NO 2:197-220, Middle Tennessee State University on March 22, 2015, Downloaded from http://wber.oxfordjoumals.org, p198,

[5] محمود بيبلي، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية**، ملخص سياسات رقم 27 للمركز الوطني للسياسات الزراعية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، أفريل2008، ص 6.

*** وعاء سباغيتي هو استعارة لتوضيح اتفاقات التجارة الإقليمية العديدة والمتداخلة، حيث التعريفات الجمركية المطبقة التي لا حصر لها.

[6] Zakaria Sorgho, RTAs' Proliferation and Trade-diversion e_ects: Evidence of the \Spaghetti Bowl Phenomenon, Laval University, September 2014, MPRA Paper No. 60503, P4.

* اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

[7] محمود بيبلي، مرجع سابق، ص 6.

- **الاعتبارات الجغرافية:** بالنظر إلى التطورات التي صاحبت بناء العلاقات الدولية خاصة منذ بداية الثمانينات والتي أفرزت خلفيات جديدة للترابط بين الدول، أصبح المعيار الجغرافي معيارا أضيق من أن يكون قاعدة لتحديد التجمعات الإقليمية، حيث برزت حاجات ومصالح مشتركة يمكن أن تحقق الترابط بين الدول دون أن تكون متجاورة من الناحية الجغرافية ومن أمثلة ذلك منتدى(APEC) **،[1] فالإقليمية سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى بعيدة عن بعضها البعض؛[2]
- **قواعد المنشأ:** فهي معيار تحتاج إليه الدول لتحديد المنشأ الوطني للسلعة،[3] تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، وتتعلق بمنشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الأعضاء في الاتفاقية؛[4]
- **التقاطعات والتداخلات:** وذلك لتوقيع دولة معينة لأكثر من اتفاقية تجارة مع أكثر من طرف؛[5]
- **مبدأ التحرير:** إذا تبنت الاتفاقية مبدأ التحرير الكامل والشامل والفوري وحررت جميع التعريفات لجميع السلع في وقت دخول الاتفاقية حيز التفعيل فلا يتم التفاوض حول جدول التزامات، ولكن نادراً ما يحصل ذلك حيث تتضمن الاتفاقيات عادةً جدولاً زمنياً لتخفيض الضرائب على أساس ثنائي؛[6]
- **التشريع:** بالنسبة للجانب التشريعي فإن المرونة في الاتفاقيات الإقليمية قد تخلق فوضى من الأنظمة التشريعية المختلفة مما يضعف مبدأ الشفافية والتنبؤ في العلاقات التجارية؛[7]
- **تسهيل التجارة:** فالهدف منها هو تحسين فرص وصول السلع أو الخدمات إلى الأسواق.[8]

1_ 3 تصنيف الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

هناك تباين في تصنيف الاتفاقيات التجارية الإقليمية فمنهم من يصنفها إلى نوعان وهي الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة،[9] كما يوجد من صنف الاتفاقيات التجارية الإقليمية بتطورها مع مرور الوقت إلى المجموعات التالية:[10]

** التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وهو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي، تأسس سنة 1989بهدف تشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي.

[1] شحاب نوال، مرجع سابق، ص04.

[2] علاوي محمد لحسن، **الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010، ص109.

[3] هاجر بغاصة، **قواعد المنشأ**، المركز الوطني للسياسات الزراعية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مذكرة رقم 19، نوفمبر2006، مصر، ص01.

[4] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص116

[5] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسور التنمية للمعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 81،مارس 2009، ص02.

[6] محمود بيبلي، مرجع سابق، ص 6.

[7] محمود بيبلي، مرجع سابق، ص 6.

[8] Kyle Bagwell and others, **Handbook of Commercial Policy**, University of Maryland, Volume 1B © 2016 Elsevier B.V., United States, P285

[9] Regional Trade Agreements, **Annual Review of Economics,** Vol. 2:139-166 (Volume publication date 2010), https://doi.org/10.1146/annurev.economics.102308.124455

[10] Kyle Bagwell and others, Reference above, P286

- **اتفاقية التجارة التفضيلية غير التفضيلية**(**N**onreciprocal **P**referential **T**rade **A**greement): والتي توفر تعريفة تفضيلية في اتجاه واحد، مثل نظام الأفضليات المعمم* تتضمن تحريراً تجارياً غير متناظر يهدف إلى دعم البلد الذي يحصل على دخول أفضل للأسواق الأخرى دون أن يطلب منه بالمقابل فتح أسواقه التجارية بنفس الدرجة، وهذا النوع يستخدم على نطاق واسع كوسيلة لمكاملة البلدان النامية مع النظام العالمي التجاري؛[1]
- **اتفاقية التجارة التفضيلية التفضيلية**(**R**eciprocal **P**referential **T**rade **A**greements): يشمل تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ولكن دون إلغائها بشكل كلي، حيث أن الدول الأعضاء ضمن هذا النظام لها الحق في صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء ولعل أبرز صور منطقة التفضيل الجزئي في عالمنا المعاصر منطقة الكومنولث**،[2] وكذا الاتفاقية الإطارية لإنشاء النظام التفضيلي للتجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي***،[3] حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها من دون إزالة التعريفة،[4] ويمكن التفريق بين الاتفاقات الاقتصادية التفضيلية الإقليمية ذات الطابع التقليدي والاتفاقات التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وتتميز اتفاقيات التجارة التفضيلية الأخيرة بعملية عامة لزيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار، بدلا من استبدال الواردات وحماية الأسواق والتجارة المدارة.[5]

منطقة التجارة الحرة (**F**ree **T**rade **A**rea): وتسمى أيضا منطقة التبادل الحر وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى،[6] بمعنى إلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها غير مصحوب بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من دول الأعضاء في المنطقة بتعريفاتها الجمركية وحرية تقرير سياستها وتعديلها،[7] وتعتبر الأكثر شيوعا حيث تمثل 84 % من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية وسبب هيمنة التوجه نحو اتفاقيات التجارة الحرة حاجتها لوقت أقل

---

* أي انه إذا قامت أي دولة بمنح ميزة إضافة إلى أي دولة أخرى عضو بالنظام فيتم تعميم هذه الميزة إلى باقي الدول الأخرى.

[1] محمود بيبلي، مرجع سابق، ص 2،3

** الذي أسس على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة.

[2] عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، ماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، جانفي2007، ص23.

*** نشأت في عاصمة المملكة المغربية الرباط بتاريخ 1969/09/25، وقد اختيرت جدة حينذاك كمقر مؤقت للمنظمة.

[3] زينب عبد العظيم، **سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة**، مركز الحضارات الإسلامية، ص 308 متاح على موقع http://www.docudesk.com

[4] أحمد الكواز، مرجع سابق، **ص**08

[5] Robert Z.Lawrence, **Preferential Trading Arrangements The Traditional and the New,** Working Paper NO6, December 1996, p 8

[6] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002 ، ص 195 .

[7] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص 17

للتفاوض وتطلبها درجة أدنى من التنسيق بين الأطراف حيث يحتفظ فيها كل طرف بسياساته الخاصة تجاه الأطراف الأخرى،[1] ولعل أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هو المنطقة الأوروبية للتجارة الحر (EFTA).[2]

- **الاتحاد الجمركي(Custom Union)**: وهو اتفاق تجارة حرة مع تعريفات خارجية مشتركة،[3] مثل ميركوس* حيث يتضمن المعادلة التالية: الإتحاد الجمركي=منطقة تجارة حرة+تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي،[4] ولا ينطوي الإتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، بمعنى آخر أن الإتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا، ويتميز الإتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء،[5] ومن أشهرها اتحاد البنلكس*؛[6]
- **السوق المشتركة(Common Market)**: يقصد به تحرير عناصر الإنتاج وإزالة كل القيود التي تعيق انتقالها داخل الاتحاد وتحرير المبادلات التجارية البينية مع الاحتفاظ بالجدار الجمركي مع العالم الخارجي،[7] ويتضمن مفهوم السوق المشتركة المعادلة التالية: السوق المشتركة =الإتحاد الجمركي+تحرير انتقال عناصر الإنتاج،[8] وأوضح مثال عليها السوق الأوروبي المشتركة والتي تحققت بمقتضى اتفاقية روما 1957؛[9]
- **الاتحاد الاقتصادى(Economic Union)**: إضافة إلى إنشاء السوق المشتَركة والقيام بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية إنشاء هيئة اقتصادية مشتَركة عليا وبالتالي تصبح الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد[10]، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (1999) ودول منطقة اليورو.[11]

1-4- آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

أصبحت أكثر من ثلث التجارة العالمية تتم في إطار الاتفاقيات التجارية الإقليمية، حيث وصل عدد الاتفاقية التجارية الإقليمية الفعلية المعمول بها إلى غاية تاريخ 2018/02/28 والمسجلة لدى منظمة التجارة

---

[1] محمود بيبلي، مرجع سابق، ص 2.

[2] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المعمورة، 2006، ص 211.

[3] Kyle Bagwell and others,Previous reference, P286.

* الوحدة المشتركة بين جمهورية الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، وأوروغواي.

[4] عائشة إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 23.

[5] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 9.

* اتحاد البنلكس BENELUX الذي جمع بين كل من بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، والذي عقد في أكتوبر1947.

[6] زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، ص 213 .

[7] حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 25.

[8] عائشة إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 23.

[9] أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 211.

[10] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 31 .

[11] Kyle Bagwell and others, Previous reference, P286.

العالمية حوالي 284 اتفاقية،[1] وهذا لما له من أثر على اقتصاديات الدول، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود الاتفاقيات من وجهة النظر التحليلية وذلك من خلال اقتراحه لمفهومي خلق التجارة وتحويل التجارة لغرض تقييم آثار الاتفاقيات ففي حالة ما إذا كان الأثر الصافي هو لصالح خلق التجارة يقال أن جهود الاتفاق هي لصالح الدولة محل التحليل، والعكس صحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحول التجارة،[2] وللتعرف أكثر على هذين الأثرين سنتناولهما بالتفصيل كل عنصر على حدا.

1-4-1 خلـــق التجارة:

يسمى الاقتصاديون حلول الواردات محل الإنتاج الوطني بخلق التجارة لأنها تنتج زيادة في صافي التجارة،[3] ويحدث خلق التجارة عندما يكون هناك انخفاض في الحواجز الجمركية، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وسيؤدي هذا التحول إلى منتجين أقل تكلفة إلى زيادة فائض الاستهلاك والرفاه الاقتصادي،[4] ويعتبر هذا الأثر من الآثار الإيجابية لترتيبات التجارة الإقليمية لسببين:[5]

- ✓ لأن كفاءة الإنتاج تتحسن عندما تقوم الدول الأعضاء باستيراد السلع من الشريك ذات كلفة إنتاج منخفضة بدلا من إنتاجها محليا بكلفة أعلى، وبالتالي ينقص الإنتاج المحلي المتسم بعدم كفاءته الإنتاجية؛
- ✓ لأن كفاءة الاستهلاك تتحسن أيضا عندما يستطيع المستهلكون في الدول الأعضاء شراء السلع المستوردة بأسعار وبتشكيلة أوسع من البضائع مقارنة بأسعار أعلى للسلع المنتجة محليا.

2-4-1 تحويـــل التجارة:

يحدث تحويل التجارة عندما تتسبب اتفاقات التعريفات في التحول من البلدان المنخفضة التكلفة إلى البلدان ذات التكلفة الأعلى،[6] وهو انتقال التجارة وتحولها من دولا خارج الاتحاد إلى الدول الأعضاء، ليس بسبب الكفاءة الاقتصادية وإنما بسبب الفروق في التعريفات الجمركية، يعتبر أثرا سلبيا للتجارة والرفاهية الدولية،[7] وبشكل عام لأن أية اتفاقية تجارة إقليمية تميل لأن تكون أقل تحويلا للتجارة وأكثر خلقا لها في الحالات التالية:[8]

- ✓ كلما كان الفارق في تكاليف الإنتاج كبيرا بين الأعضاء في الاتفاقية ففي هذه الحالة يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة العضو المتميزة بتكلفة الإنتاج الأقل؛

---

[1] https://rtais.wto.org Regional Trade Agreements Information System (RTA-IS), Extracted on 13/02/2018 15:01.

[2] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص07.

[3] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 115.

[4] Tejvan Pettinger, **Trade creation,** November 28, 2016, https://www.economicshelp.org/blog/glossary/trade- creation /, 07/02/2018, 11:50

[5] شحاب نوال، مرجع سابق، ص 170.

[6] Tejvan Pettinger, **Trade Diversion,** November 10, 2017, https://www.economicshelp.org/blog/glossary/trade-diversion/, 07/02/2018, 11:50

[7] حنيش الحاج، مرجع سابق، ص 22.

[8] شحاب نوال، مرجع سابق، ص 169.

✓ كلما كان الفارق في تكاليف الإنتاج صغيرا بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، ويمكننا هنا أن نقول أن احتمال الأثر التحويلي للاتفاقية يكون في حده الأدنى؛

✓ كلما كانت الرسوم الجمركية قبل الاتفاقية مرتفعة بين الدول الأعضاء ومنخفضة بينها وبين الدول غير الأعضاء بعد التنفيذ؛

✓ كلما كانت سرعة استجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرة (مرونة كل من العرض والطلب)؛

✓ كلما كانت الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل تكوين الاتفاقية أكثر تنافسية.

ويمكن تلخيص آليتي الخلق والتحويل للتجارة في المخطط التالي:

الشكل رقم (1-1): آلية خلق وتحويل التجارة

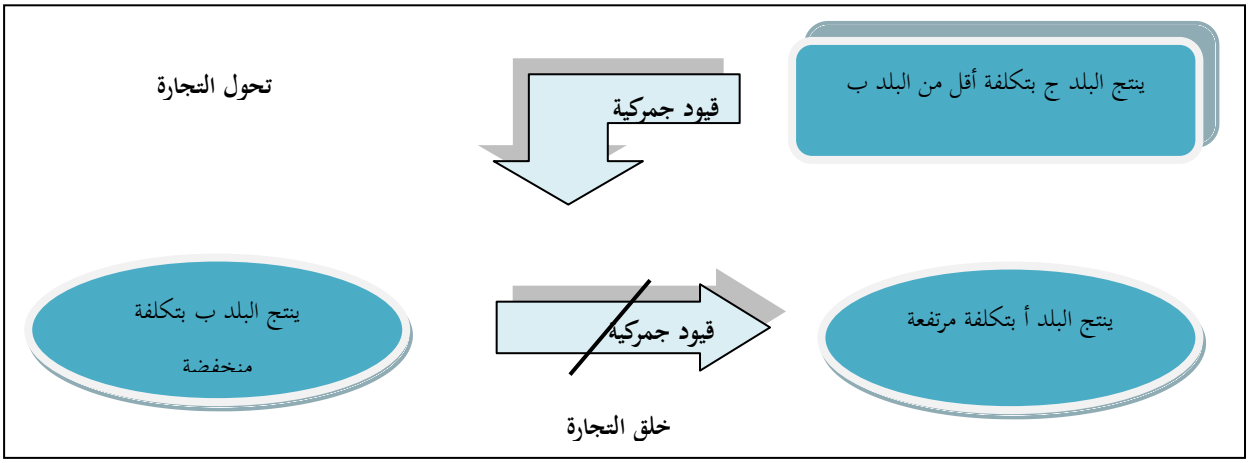

المصدر: أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسور التنمية للمعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص 08.

بمعنى أوضح إن مسألة تحويل التجارة كأثر سلبي تعود إلى أن الدول الأعضاء في الاتفاقية لا تعتبر المصدر الأقل كلفة للسلع المستوردة لكن بسبب المعاملة التمييزية الناتجة من التعريفة الجمركية التفضيلية أو عدم وجود تعريفة على المنتجات المستوردة منها هي أساس الإشكال فيما إذا كانت الاتفاقية أكثر تحويلا للتجارة منها خلقا لها،[1] والواقع أنه من المرجح، أن يتولد عن إقامة الاتحاد الجمركي الأثرين معا على التجارة،[2] فالدول تميل إلى تشكيل اتفاقيات تجارة حرة تحول التجارة عندما تكون سياسة التجارة الخارجية اتفاقات تجارة حرة خارجية ولكنها تخلق التجارة عندما تكون سياسة التجارة الخارجية محلية.[3]

[1] بن هدي آمال، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران، 2013، ص 49.

[2] بوشول السعيد، مرجع سابق، ص 23.

[3] Regional Trade Agreements, **Annual Review of Economics**, Vol. 2:139-166 (Volume publication date 2010), https://doi.org/10.1146/annurev.economics.102308.124455

2- الاتفاقيات التجارية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج(GCC) العربي من أهم التكتلات الإقليمية على الأقل في البلاد العربية والذي يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الخليج العربي في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، فهو عبارة عن منظمة إقليمية تتكون من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وهي: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان ومملكة البحرين وتم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1981، وعلى ضوء الاتفاقية الاقتصادية المشتركة التي نصت على إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات في مرحلته الأولى، على أن يليها توحيد التعريفة الجمركية في مرحلة لاحقة، مع بداية الألفية كان هناك تحرك سريع نحو السوق الخليجية المشتركة وكان تاريخ بداية الاتحاد الجمركي في سنة 2003، وتم إعلان السوق الخليجية المشتركة في جانفي 2008، وزادت وتيرة الجهود المبذولة في هذا المجال إلى إنشاء اتحاد نقدي وعملة موحدة،[1] ومن أهم ما تناولته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بتاريخ 1981/11/11 والتي بدئ في تنفيذ بعض أحكامها اعتبارا من أول مارس 1983 نجد تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية والتجارية للدول الأعضاء في مجلس التعاون والهدف النهائي لهذه الاتفاقية هو الوصول إلى تكامل اقتصاديات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون والانتقال إلى اقتصاد واحد.[2]وفي هذا الجزء سنتناول أهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أبرمتها مع العالم العربي والأجنبي:

2-1 – الاتفاقيات التجارية مع العالم العربي:

يعتبر العالم العربي الأقرب لدول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا وذلك للتقارب من حيث الاقتصاديات والثقافات لذلك كانت هناك العديد من الاتفاقيات التجارية ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد:

2-1-1 اتفاقيه مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وافق المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين (مارس 2001) من حيث المبدأ، على دخول دول المجلس بشكل جماعي في مفاوضات مباشرة مع أهم الشركاء التجاريين العرب، للوصول إلى الإعفاء المتبادل الكامل لجميع السلع، وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بين دول المجلس وهذه الدول، وتنفيذاً لذلك، انضمت جميع دول المجلس إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005.[3]

---

[1] جمال الدين رزوق، **مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوربية المشتركة**، دراسات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي 2011، ص 98.

[2] علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1989، ص 368.

[3] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/NegotiationswithArabCountries.aspx, 17/02/2018, 22:13 .

2 –2– الاتفاقيات التجارية مع العالم الأجنبي:

بهدف توسيع وتنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري وجذب الاستثمار سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد العديد من الاتفاقيات التجارية والتي من أبرزها نجد:

2–2–1 اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ الحوار الاقتصادي بين الطرفين سنة 1985، وفي ذلك الوقت بلغت قيمة التجارة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي 9 مليارات دولار.[1] وبعد تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وزيادة العلاقات التجارية، التي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري، وفي الاجتماع الأول لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون في الرياض في 31 مارس 2012، تم إحراز تقدم نحو اتفاق إطار أمريكي خليجي للتعاون التجاري، الاقتصادي، الاستثماري، والتقني.[2]

2–2 –2 اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي:

تمكنت السوق الأوروبية المشتركة من التوصل إلى توقيع الاتفاقية الثنائية بين الطرفين سنة 1988، وقد تضمنت الاتفاق على إنشاء منطقة اقتصادية حرة بين الجانبين، والتي تمثل الاتفاقية الأولى بين أوروبا ومنظمة إقليمية عربية وقد دخلت حيز التنفيذ في 1جانفي 1990 فأضحى الاتحاد الأوروبي مرتبطا مع أقطار مجلس التعاون الخليجي في اتفاقية تفضيلية فقننت عملية التبادل التجاري بينهما و وضعت إطارا للتشاور المستمر حتى في المجالات السياسية بين وزراء خارجية الطرفين، وأرست مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة بينهما.[3]

2-2- 3 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة ماليزيا:

تم التوقيع على الاتفاقية بين الجانبين بمدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 30 جانفي 2011، والتي تضمنت إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني، كما وافق للنظر في إمكانية الدخول في مفاوضات لإبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما، ولقد عقد اجتماع يوم 20 فيفري 2011، وتمت فيه مناقشة إمكانية توقيع هذه الاتفاقية واتفق على استكمال المناقشات في هذا الموضوع بعد انتهاء دول المجلس من دراسة اتفاقيات التجارة الحرة التي تتفاوض بشأنها مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.[4]

---

[1] John Duke Anthony, **U.S-.GCC TRADE AND INVESTMENT- RELATIONS**, U.S.-GCC Occasional Paper Series Number Six 1999 , U.S-.GCC Corporate Cooperation Committee Washington ,D.C, 07.

[2] مقال رأي في صحيفة راقب http://raqeb.com /2015/03. 17/02/2018, 22:45.

[3] نوار محمد ربيع الخيري، **مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي**، مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية، العدد 40، دون ذكر السنة، ص39.

[4] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/RelationswithMalaysia.aspx, 17/02/2018, 22:45.

2-2-4 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة استراليا:

بعد دراسة ما تم التوصل إليه في المفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة واستراليا لإبرام اتفاقية التجارة الحرة، والبدء في ضوء هذه الدراسة وملاحظات الدول الأعضاء عليها في التفاوض مع استراليا لتحويلها إلى اتفاقية جماعية بين دول المجلس واستراليا، عقدت دول المجلس واستراليا اجتماعاً تحضيرياً في مقر الأمانة العامة في ماي 2007، بعد ذلك عقدت عدة جولات من المفاوضات، نوقشت فيها المواضيع المتعلقة بالاتفاقية، وقطعت شوطاً كبيراً نحو التوصل إلى اتفاق بشأنها.[1]

2-2-5 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة اليابان:

بعد عدة مشاورات وجوالات بحثت في مجالات التعاون المختلفة، وافق الجانب الياباني على تشكيل فريق عمل للتجارة والاستثمار، وبعد انقطاع في الحوار الاقتصادي بين الجانبين استمر لسنوات أبدت اليابان في فيفري 2006 رغبتها في تطوير علاقاتها الاقتصادية، وتم الاتفاق على النظر في إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، بدأت المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة بعقد عدد من الجولات أولها في طوكيو في سبتمبر 2006.[2] وقد تم عقد الجولة الأخيرة من المفاوضات خلال الفترة 29-2009/03/31 في الرياض.[3]

2-2-6 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة تركيا:

تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين في المنامة بتاريخ 30 ماي 2005، وبدأت بعد ذلك المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.[4] وضمت هذه الاتفاقية تسع مواد حيث يعمل الطرفان من خلالها على تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة بينهما، كما يبحثان السبل والوسائل لإبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما، واتخاذ ترتيبات من أجل تشجيع التدفقات الرأسمالية بينهما وقيام مشروعات استثمارية مشتركة وتسهيل استثمارات المؤسسات والشركات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية.[5]

2-2-7 اتفاقية التجارة الحرة مع دول الميركوس*:

تم وضع آلية للحوار مع دول الميركوس عن طريق اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، وتم التوقيع على الاتفاقية بين دول المجلس ومجموعة الميركوس في برازيليا يوم 10 ماي 2005 على هامش اجتماعات القمة العربية

---

[1] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/Australia.aspx, 17/02/2018, 22:45.

[2] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/Japan.aspx, 17/02/2018, 22:45.

[3] يوسف ذياب، **الاقتصاد الياباني والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات واليابان**، دراسة تحليلية العدد (2) لوزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، فيفري 21، ص 15.

[4] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementsDetail.aspx#mofAgg3, 15/02/2018, 19:15.

[5] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementEFTA.aspx, 12/12/2017, 12:30.

* دول الميركوس هي: البرازيل، الأرجنتين.

الأمريكية الجنوبية، وقد بدأت المفاوضات لإبرام اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس ودول الميركسور في اجتماع بين المختصين من الجانبين عقد في مقر الأمانة العامة يومي 9 و10 أكتوبر 2006.[1]

2-2-8 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة سنغافورة:

عقد المختصون بين الطرفين عدة جولات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، بدأت بالجولة الأولى في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي 17 و18 جانفي 2007، وصولاً إلى الجولة الرابعة في سنغافورة التي عقدت خلال الفترة من 28 إلى31 جانفي 2008، ودخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2015،[2] وتهدف الاتفاقية إلى تحرير المزيد من قطاعات الخدمات عن التزامات منظمة التجارة العالمية ومن أهم المجالات التي شملتها الاتفاقية نذكر قطاع الخدمات التجارية والصحية والاجتماعية، والخدمات المالية والاتصال والتعليم، السياحة والنقل.[3]

2-2-9 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة الهند:

في 25 أوت 2004 وقع الطرفان اتفاقية تتضمن اتفاقهما على الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما وفي هذا الإطار عقدت جولتان من المفاوضات، تم فيهما مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بهذه الاتفاقية.[4] وغطت هذه الاتفاقية تسع مواد حيث يعمد فيها الطرفان على تشجيع التعاون الاقتصادي بينهما وتبادل المعرفة والخبرات في تلك المجالات كما يبحثان سبل إبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما والسعي من أجل تشجيع التدفقات الرأسمالية بينهما وقيام مشروعات استثمارية مشتركة في مختلف المجلات الاقتصادية والتجارية والصناعية.[5]

2-2-10 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة الصين:

وقع الطرفان اتفاقية للتعاون الاقتصادي في 6 جويلية 2004، تضمنت اتفاقهما على الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهم، وعقدت عدد من جولات، كان آخرها الجولة السابعة من المفاوضات في 8 ـ 10 ماي 2016.[6] وضمت هذه الاتفاقية عشر مواد، شملت التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة كما يبحث الطرفان السبل على بدء المفاوضات لإبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما،كما يسعى الطرفان لتوسيع التبادل التجاري، وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتسهيل استثمارات التجارية والصناعية.[7]

---

[1] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/MERCOSURCountries.aspx, 17/02/2018 , 22:13 .

[2] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/Singapore.aspx ,17/02/2018 , 22:13

[3] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/PDF/GCCAndSingapore.pdf, (12/12/2017),13:30.

[4] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementsDetail.aspx#mofAgg3 ,17/02/2018 , 22:30

[5] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementEFTA.aspx, (12/12/2017),12:30

[6] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/ThePeoplesRepublicofChinaPRC.aspx,.17/02/2018 , 22:13

[7] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/MOFAgreementEFTA.aspx,(12/12/2017),12:30

2-2-11 اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا EFTA*):

عقدت اتفاقية بين الطرفين في بروكسل في 23 ماي 2000، وذلك من أجل تسهيل وإزالة الحواجز التجارية وتنمية التعاون في مجالي الجمارك والتعريفة.[1] كما عقد في مقر الأمانة العامة في فيفري 2006 اجتماع لمختصين من الجانبين، تم فيه بحث آلية البدء في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما وقد بدأت المفاوضات من الجانبين في جنيف خلال جوان 2006 وتلى ذلك عقد عدد من الجولات وتم التوقيع النهائي على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين في مدينة هامر في النرويج في 22 جوان 2009.[2]

2-2-12 اتفاقية التجارة الحرة مع دول جنوب شرق أسيا " الآسيان ":**

قام المنسق العام للمفاوضات في فيفري 2000 بزيارة لمقر رابطة دول جنوب شرق آسيا " الآسيان " في إندونيسيا، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون بينهما، كما قام الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق أسيا، بزيارة الأمانة العامة يوم 15 أبريل 2007، حيث بحث سبل تطوير العلاقات، ومن أهم الأهداف المتفق عليها بين الطرفين تعزيز العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الأطراف وتوجيه جميع الجهود الرامية إلى إقامة مشاريع مشتركة والشراكات في المجالات النفط والغاز، تجارة، التمويل، الغذاء والزراعة، العقارات.[3]

2-2-13 اتفاقية التجارة الحرة مع دولة نيوزيلاندا:

رغبة من الحكومة النيوزلندية في تطوير العلاقات فقد تقدمت بطلب للدخول في مفاوضات لإبرام اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بينها ودول مجلس التعاون، التي رحبت بهذا الطلب وتمت الموافقة عليه في جوان 2006، تلى ذلك عقد اجتماعين في مقر الأمانة العامة في ديسمبر 2006 وأفريل 2007، تم فيهما بحث آلية بدء مفاوضات إبرام اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، وقد عقدت عدة جولات من المفاوضات خلال الفترة السابقة، وتم استكمال المفاوضات والتأشير بالأحرف الأولى على وثائق الاتفاقية في 31 أكتوبر 2009.[4]

ثانيا: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمثل العلاقات الاقتصادية، واحدة من السمات والمبادئ الأساسية التي استهدفها قيام مجلس التعاون، وتعد مسألة مراجعة التجارة البينية لدول مجلس التعاون ضرورة بالنظر إلى واقعها ومحاولة استشراف آفاق تطورها، وعلى

*تضم كل من دول سويسرا، النرويج، أيسلندا وليشتختاين.

[1] http://www.mof.gov.kw/MOFAgreements/PDF/GCCandEFTA.pdf ,.(2018\02\12),03:12

[2] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/NewZealand.aspx,17/02/2018,22:13.

** رابطة دول جنوب شرق أسيا وتتكون من 10 دول هي: بروناي كمبوديا وإندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، وسنغافورة، تايلاند وفيتنام.

[3] NIU Song, The Economic and Trade Cooperation between ASEAN and the Gulf Cooperation Council, Middle East Studies Institute, Shanghai International Studies University, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 4, No. 4, 2010 .

[4] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/NewZealand.aspx, 17/02/2018, 22:45.

الرغم من سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحرير تجارتها البينية وتوحيد سياساتها التجارية مع العالم الخارجي، فإن انجازاتها في هذا المجال مازلت متواضعة وهذا ما سنتناوله في الجزء التالي:

1- تشخيص التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

2 - الهيكل السلعي للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

3- اتجاه هيكل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

1- تشخيص التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

سنقوم بالتطرق إلى واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال إجمالي التجارة البينية، الصادرات والواردات البينية لدول المجلس واهم التغيرات في حجمها.

الجدول رقم (1-1) حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الوحدة(مليون دولار أمريكي)

السنة	صادرات دول المجلس البينية	واردات دول المجلس البينية	إجمالي التجارة البينية
2000	8299	7936	16235
2001	6395	6352	12747
2002	7734	7403	15137
2003	12455	10379	22834
2004	14746	14308	29054
2005	22547	16423	38970
2006	29339	21910	51249
2007	37314	26190	63504
2008	47807	34626	82433
2009	42143	27743	69886
2010	47736	31533	79269
2011	55590	41111	96701
2012	60402	46044	106446
2013	66969	54077	121046
2014	61105	51368	112473
2015	59009	52557	111566
2016	72481	25697	98178

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على موقع الأمانة لدول مجلس التعاون الخليجي

ويمكن تلخيص ما ورد في الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1-2) معدل نمو التجارة البينية (صادرات–واردات) لدول مجلس التعاون للفترة (2000–2016)

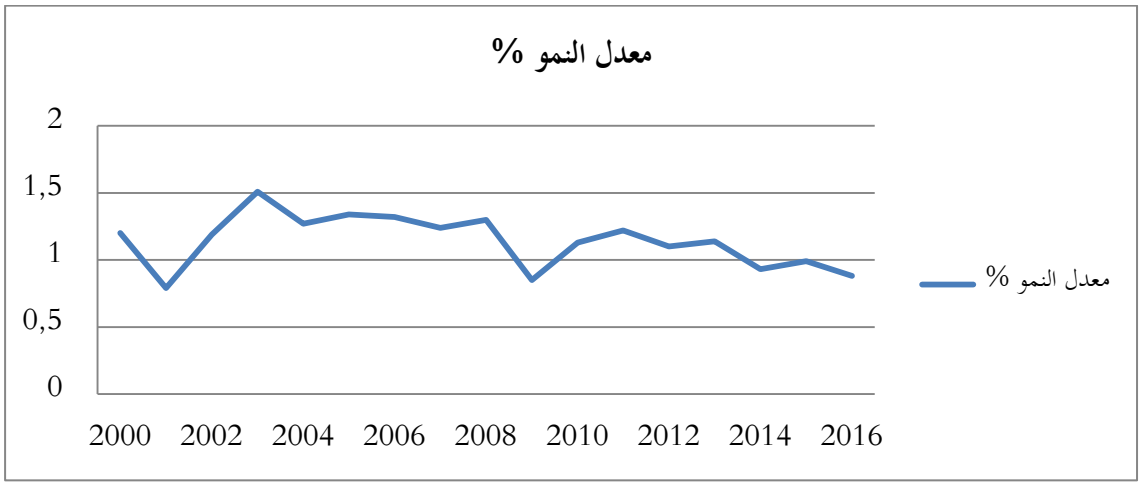

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على بيانات الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1-1) وكذلك التمثيل البياني في الشكل رقم(1-2) أن معدل نمو حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في تذبذب خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2001 شهدت انخفاض حوالي 0.8 % ليرتفع إلى 1.5 % خلال 2003 تزامنا مع اتفاق إنشاء السوق الخليجية المشتركة، واستقر لسنوات في حين شهد انخفاضا في معدل النمو سنوات 2009 و2010 واكب ذلك فترة بعد الأزمة المالية العالمية، أين شهدت انخفاضا آخر سنة 2014 و2015 بنسبة متقاربة بلغت 0.99% وكذلك 2016 شهدت انخفاضا أكثر وصل إلى 0.88 %.

2– الهيكل السلعي للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

سنتطرق إلى أهم السلع المتبادلة بين دول المجلس من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3) الهيكل السلعي للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي لمتوسط الفترة (2012-2015)

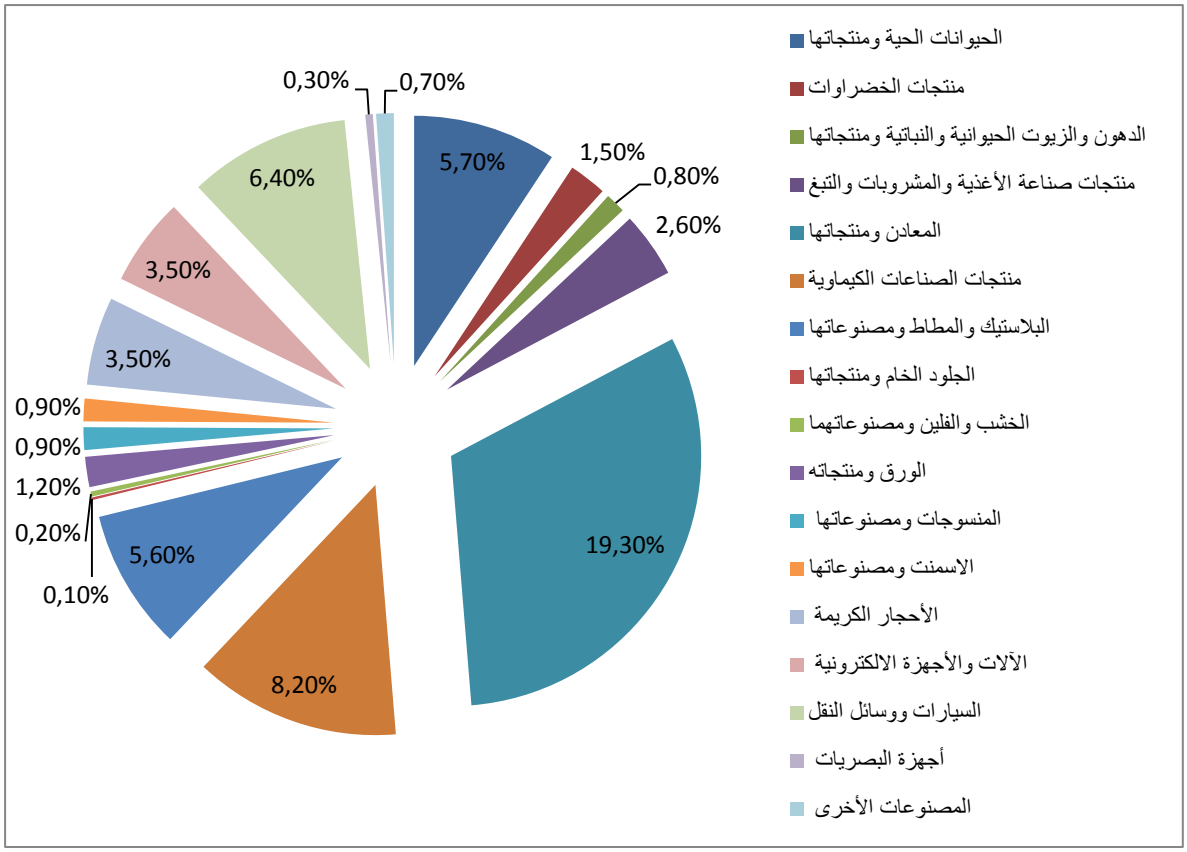

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي تقرير 2017.

تمثلت أهم السلع المتبادلة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لمتوسط الفترة(2012-2015) من خلال الدائرة النسبية في الشكل رقم(1-3) في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل والحيوانات الحية ومنتجاتها والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها وتتفاوت نسب السلع المتبادلة في إطار التجارة البينية حيث تستحوذ المعادن ومنتجاتها على اكبر نسبة من إجمالي السلع المتبادلة بلغت 19,3 % لتليها المنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة 8,2 % ثم السيارات ووسائل النقل بنسبة 6,4 %، أما الحيوانات الحية ومنتجاتها والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها بنسبة 5,7 % و5,6 % على التوالي وهذا التفاوت يرجع إلى الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على منتجات دول خارج الدول الأعضاء.

3- اتجاه هيكل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حجم التبادل التجاري مع مجموعة دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوربي تمثل حوالي 70,3 % مجتمعة لسنة 2014 مقابل 11.75 %

لسنة 2000 ويستحوذ الوقود المعدني على اكبر نسبة من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تلك الأسواق.[1]

نمت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي بنحو1.3% في المائة خلال الفترة 2000-2014 لتبلغ 1018 مليار دولار أمريكي سنة 2014، وتشير بيانات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى استقرار حصة التجارة البينية بين دول المجلس خلال نفس الفترة حيث تراوحت بين 6.2 و7.5 % سنة 2014، في حين يلاحظ ارتفاعها مع دول الأسواق الناشئة من 42.1% سنة 2000 إلى 58.1 % سنة 2014، كما انخفضت حصة التجارة الخارجية لدول المجلس مع الاتحاد الأوروبي والدول النامية في جنوب شرق آسيا من حوالي 17.9 و9.6 % سنة 2000 إلى 12.2 و8.9 % على التوالي سنة 2014، وبالنسبة للتجارة مع الدول العربية نلاحظ تدنى نسبة نمو التجارة حيث كانت بحدود 2.2 % سنة 2000 وارتفعت إلى 3.8 % سنة 2014.

الشكل (1-4) اتجاهات متوسط التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014)

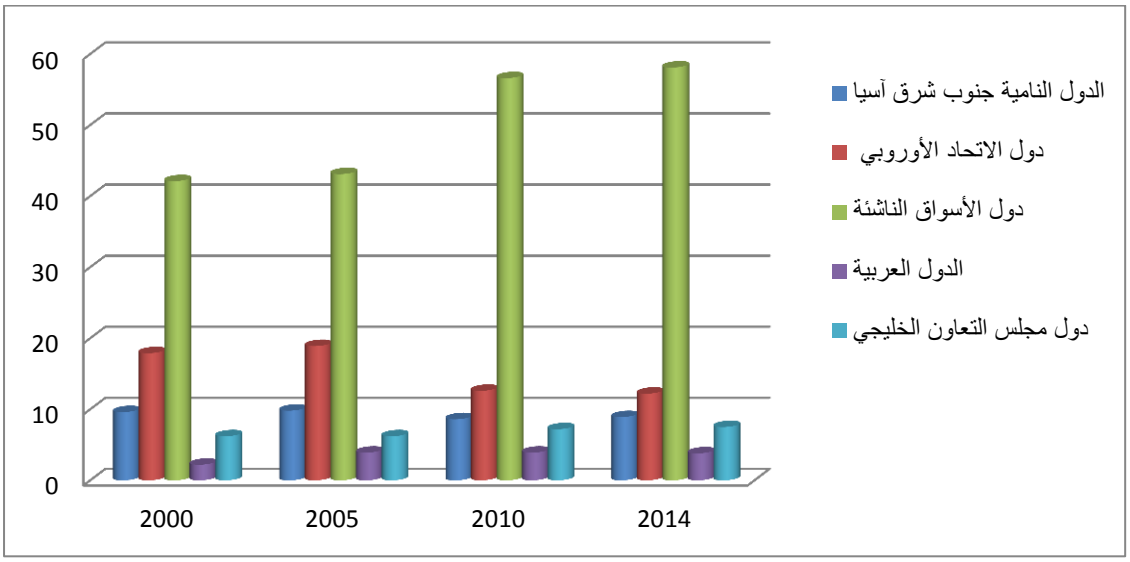

المصدر: من إعداد الطالبات من خلال إحصائيات صندوق النقد العربي

تعتبر دول الأسواق الناشئة الشريك الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت حصة التبادل التجاري إلى دول الأسواق الناشئة في آسيا من 41% سنة 2000 إلى 58 % خلال 2014 بالمقابل تليها دول الاتحاد الأوروبي من 28 % سنة 2000 انخفضت إلى حوالي 11 % سنة 2014، ثم تليها الدول النامية جنوب شرق آسيا التي شهدت انخفاض طفيف بمقدار 1% خلال 14 سنة فيما شهدت التبادلات التجارية مع الدول العربية ارتفاع طفيف سنة 2014.

[1] **قياس اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي 2017، ص 13.

ومن بين أهم مؤشرات قياس التجارة الخارجية هي:

1-3 مؤشر تكامل التجارة الخارجية:[1]

يقيس تكامل التجارة الخارجية ودرجة التشابه بين هيكل صادرات دولة مع هيكل واردات دولة أخرى، يدل ارتفاع المؤشر على درجة تشابه هيكل التجارة الخارجية بين دولتين، حيث يساهم في بلورة الاتفاقيات التجارية الإقليمية بينها وبين التكتلات الإقليمية، ويبين المؤشر إذا ما كانت الدول تتبادل مع بعضها البعض المنتجات التي لديها منها ميزة نسبية ويعرف المؤشر كما يلي:

$$TCI = 100 \times \left[1 - \left(\frac{\sum |M_{ik} - X_{ij}|}{2}\right)\right]$$

تشير (M_{ik}) إلى حصة واردات الدولة أو السوق المستهدفة (k) من السلعة (i) و(X_{jj}) إلى حصة صادرات الدولة j إلى العالم من نفس السلعة، تبلغ القيمة القصوى للمؤشر 100 في المائة وتشير إلى أعلى درجة التكامل.

الشكل (1-5) درجة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2005-2014)

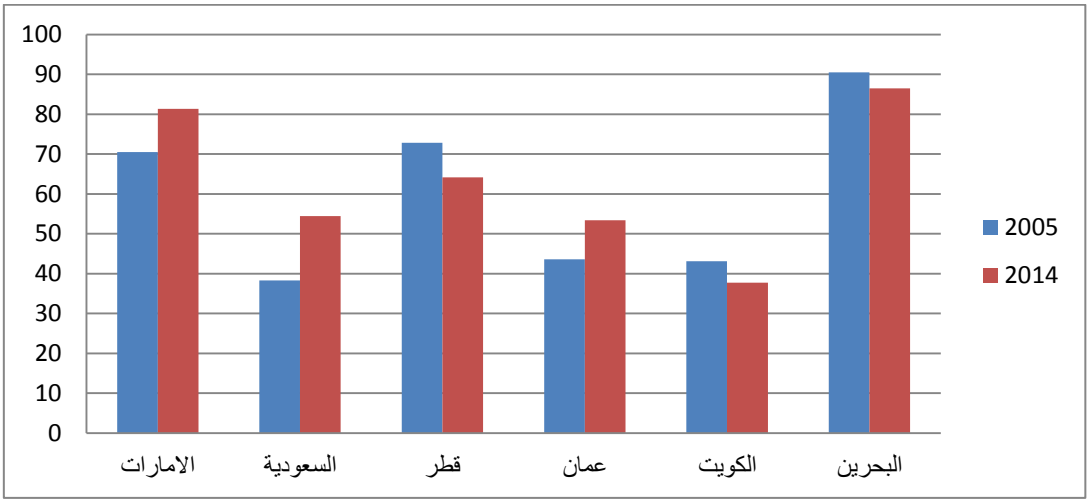

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على تقارير صادر عن صندوق النقد العربي.

كما أن البيانات الإحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي تبين ارتفاع متوسط هيكل صادرات إمدادات أقسام المنتجات السلعية لدول مجلس التعاون مع واردات الطلب في دول مجلس التعاون مجتمعة، وبين المؤشر أيضا ارتفاع درجة تتطابق هيكل صادرات البحرين والإمارات مع واردات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، حيث بلغت نسبة التطابق حوالي 90% و70% سنة 2014 على التوالي مقارنة بسنة 2005 بحوالي 85 % و81 %كما تشير نتائج المؤشر لكل من عمان والكويت وقطر إلى اختلاف درجة تكاملها وبنسب أقل من درجة تكامل الإمارات والبحرين، فقد بلغت درجة تطابق صادرات الدول الثلاثة مع واردات دول مجلس التعاون الخليجي

[1] **قياس اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي 2017، ص 20.

مجتمعة حوالي 53.4%و 37.7 % و 64.1 % سنة 2014 على التوالي مقابل 43.6% و43.1 % و72.8 % سنة 2005 يلاحظ من نتائج المؤشر أن درجة تطابق صادرات السعودية مع واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفعت إلى 54.4 % سنة 2014 ، مقابل 38.3 % سنة 2005.

3_2 مؤشر الانكشاف الاقتصادي:[1]

يعبر هذا المؤشر عن الوزن النسبي للصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب كما يلي:

مؤشر الانكشاف الاقتصادي =(قيمة الصادرات + قيمة الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي× 100

فكلما كانت درجته عالية دل على تأثر الاقتصاد تأثيرا كبيرا برياح التجارة، ويدل على الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي على التصدير والاستيراد، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم: (1-2) مؤشر الانكشاف الاقتصادي(نسبة مؤوية) لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2003-2010)

الدول	2003	2010
الإمارات	137	132.9
البحرين	127	114.3
السعودية	62	79.9
قطر	84	89.6
الكويت	77	74.3
دول المجلس	68	71.9

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على التقرير الاقتصادي الموحد لصندوق النقد العربي 2011.

من خلال الجدول رقم(1-2) نلاحظ أن دول المجلس تظهر درجة عالية من الانكشاف نحو الخارج، بالإضافة إلى النمو المتسارع لهذا الانكشاف وأنها تعاني درجات انكشاف أعلى من إجمالي الاقتصاد العربي، فقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي لدول المجلس سنة 2003 حوالي 83% ثم ارتفعت إلى 94.2% سنة 2010 ويظهر أن هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الأقطار، فكلما صغر حجم القطر (سكانا ومساحة) كلما زادت الدرجة والعكس صحيح، ويمكن أن نعد البحرين مثالا للحالة الأولى والسعودية للحالة الثانية.

3-3 مؤشر التركيز السلعي للصادرات:[2] يهدف المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و1 ويكون التركز التام للصادرات السلعية عند القيمة 1، ويدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المصدرة على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة عالية من صادراتها، ويعرف المؤشر كما يلي:

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد ناشرون 2005، ص 16.

[2] **قياس اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي 2017، ص 23.

$$H_i = \sqrt{\sum \left(\frac{X_{ij}}{X_j}\right)^2}$$

تشير (X_{ij}) إلى صادرات الدولة (j) من السلعة (i) وتمثل (X_j) الصادرات الكلية للدول (j)، تم قياس مؤشر تركز الصادرات لكل دول مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها مع مجموعتين من الدول: الأولى هي مجموعة الدول المتقدمة والثانية مجموعة دول الاتحاد الأوربي تبين أن متوسط قيمة المؤشر لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بلغت حوالي 0.8% خلال الفترة، حيث يشير إلى تركز عالي التجارة الخارجية بسبب استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق 70% من الصادرات، وكذلك استحواذ خمس منتجات سلعية أكثر من 92% من إجمالي الصادرات 97% سلعة خلال الفترة مما يعني انخفاض درجة تنوع الصادرات السلعية بدول مجلس التعاون الخليجي بالمقابل بلغ مؤشر التركيز بالدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوربي حوالي 0.06% و0.07% سنة 2014 على التوالي، وهذا ما نوضحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم:(1-6) مؤشر التركيز السلعي للصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بمجموعات أخرى للفترة 2000 –2014

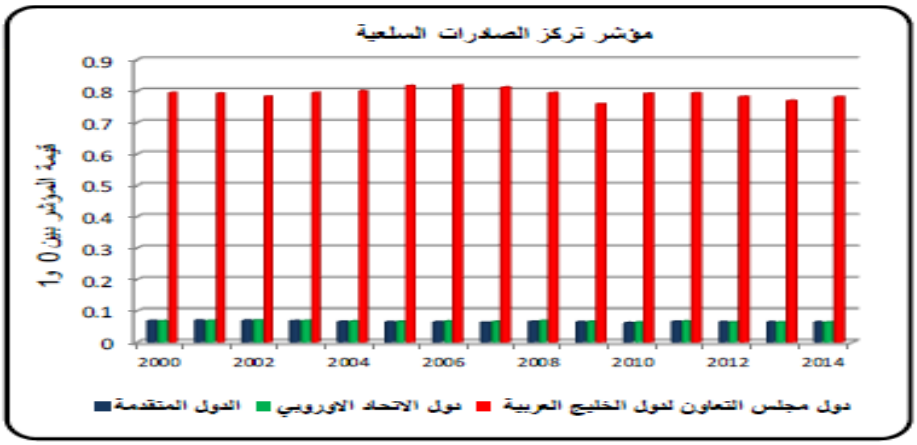

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي، قياس اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2017 ص 24.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة

ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع المتعلق بالدراسة أو أحد جوانبه منها العربية والأجنبية وسنتناول بعض هذه الدراسات كالتالي:

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية وعلاقتها بموضوع الدراسة

من بين الدراسات السابقة التي تناولت جانب من جوانب الموضوع نذكر:

1- دراسة سابقة لـ عبد الله ياسين وبلحاج فراجي سنة 2017 والمعنونة بـ **تحليل التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية**، وانطلقت من الإشكالية التالية: كيف يعمل نموذج الجاذبية على تفسير العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية الخليجية؟، واستهدفت هذه الدراسة معرفة قدرة مدى تطابق المبررات النظرية لنموذج الجاذبية والنموذج المعدل في تفسير وتقييم أثر الاتفاقيات الإقليمية على أداء التبادل التجاري

البيني لدول مجلس التعاون الخليجي، وكانت مجتمع الدراسة مجموع دول الاتحاد الخليجي(6)، أما المتغيرات فكان المتغير التابع يتمثل في تدفقات التجارة ين البلدين أما المتغيرات المستقلة فكانت ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة والتاريخ الاستعماري المشترك، اللغة المشتركة وكذا الحدود المشتركة ونسبة الشركات التي تحدد الجمارك والأنظمة التجارية ومؤشر توافق التجارة، شريك تجاري عضو في تكتل أو اتفاقية أخرى وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الصادرات يزيد كلما زاد حجم الاقتصاد المستورد كما يتقلص حجم الصادرات كلما زادت المسافة أما التاريخ الاستعماري المشترك وكذا اللغة المشتركة تؤثر إيجابا على الصادرات أما مؤشر توافق التجارة يؤثر إيجابا، كما أن الصادرات تنخفض كلما ارتفعت نسبة الشركات التي تحدد الجمارك والأنظمة الجمركية.[1]

وبالنظر إلى موضوع دراستنا الذي سنتناول الفترة الزمنية من سنة 2000 إلى سنة 2016 في حين هذه الدراسة غطت الفترة من 1980 إلى سنة 2008 وبعد هذه الفترة ظهرت عدة تغيرات اقتصادية إقليمية وعالمية إضافة إلى تناولنا للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في حين الدراسة تناولت التجارة الخارجية لدول المجلس التعاون الخليجي.

2 – دراسة لـ نجاح منصري سنة 2015 والمسومة بـ: **أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية** سنة 2015 وانطلقت هذه الدراسة من الإشكال التالي: كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية؟ وقد أعتمد على المنهج التاريخي وكذا الوصفي والتحليلي ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نجد: أن اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية الموقعة بين الدول العربية المتوسطية من جهة والاتحاد الأوربية تمثل فرصة لانفتاح اقتصاديات هذه الدول على الاقتصاد العالمي وجعلها قادرة على المنافسة والتوقيع على هذه الاتفاقيات كان بشكل منفرد من طرف الدول العربية في المقابل كان الطرف الآخر تكتل منسق تمثل في الاتحاد الأوربي والذي اكتسب قوة تفاوضية وتغليب مصالحه الخاصة على المصالح العامة للمنطقة المتوسطة، تعتبر منطقة التجارة العربية الحرة المدخل الطبيعي والمنطقي للوصول للتكامل الاقتصادي العربي، ويعتبر برنامج تمويل التجارة العربية تتويجا هاما لجهود الدول العربية في سياق بحثها إقامة آلية تعنى بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية البينية والرفع من تنافسية الصادرات العربية لتسهيل ولوجها للأسواق العالمية، لمنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية مزايا عديدة خصوصا في مجال تنمية التجارة العربية المتوسطية، إلا أنها تمثل تحدي كبير بالنسبة لمنطقة التجارة العربية الحرة لتعارضها معها في عدة نقاط على سبيل المثال موضوع تراكم المنشأ.[2]

[1] عبد الله ياسين، بلحاج فراجي، **تحليل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية**، مجلة البدر، جامعة بشار، مارس 2017، ص 87 – 86.

[2] نجاح منصري، **أثر إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.

ويكمن الاختلاف في موضوعنا عن هذه الدراسة في كون دراستنا تخص دول إقليم عربي هو دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك سنستخدم نموذج الجاذبية لدراسة التدفقات التجارية البينية، إضافة إلى أن دراستنا تخص بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية لدول المجلس أما هذه الدراسة تناولت الاتفاقية الأورو متوسطية فقط.

3- دراسة سابقة لـ: بن عدة عبد القادر سنة 2014 والمسومة بـ **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) وتأثيرها على التجارة العربية البينية** سنة 2014 انطلاقا من الإشكالية التالية: ما هو أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية؟و كيف يكون مستقبل المنطقة في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ؟

واقتصرت الدراسة على الفترّة الزمنية من 1998 إلى 2011 وهي فترّة مدتها 14 سنة حتى نتمكن من معرفة أثر"الغافتا" GAFTA" وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية خلال هذه الفترة على حجم التجارة العربية البينية وأهمها: قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005،أما بالنسبة للحدود الجغرافية فالدراسة تمس معظم الدول العربية باستثناء تلك الدول التي لم تتوفر عنها إحصائيات، وتتبع في هذه الدراسة كلا من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، ومن أهم توصلت إليه هذه الدراسة أن تفعيل" الغافتا "يساعد في تقوية وتنويع الطاقات الإنتاجية للدول العربية وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقات القائمة والتوجه نحو التخصص في الإنتاج الكبير لخلق فائض من الإنتاج السلعي، كما يجب القيام بجهود كبيرة لتذليل العقبات من أمام التجارة العربية البينية لزيادة فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما أن السنوات الماضية التي سبقت إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد ليست كافية للحكم على مدى تأثيرها على معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية.[1]

ويكمن الاختلاف في إشكال دراستنا عن هذه الدراسة هو في تناولنا للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وتأثير بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية عليها وليس اتفاقية الغافتا فقط.

4- دراسة سابقة لـ بلقاسم طراد سنة 2013 والمسومة بـ **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** وكانت إشكالية الدراسة: كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟ وهدفت الدراسة إلى معرفة الخطوات التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم التجارة العربية البينية وكذلك أسباب فشل جهود التكامل،

[1] بن عدة عبد القادر، **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الغافتا) وتأثيرها على التجارة العربية البينية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2014.

وكانت حدود الدراسة في دراسة حالة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الفترة الزمنية من 2004 إلى 2010، وتم إتباع المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي، وكانت نتائج الدراسة هي:

- لبناء تكامل اقتصادي عربي يواجه التحديات يحتاج إلى المزيد من الجهود المدروسة؛
- مشروع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي أتى ثماره بسبب تبني سياسات مشتركة؛
- دول المجلس قطعت خطوات في مسار تكاملها رغم تماثل اقتصادياتها والسبب يرجع إلى تقاربها الجغرافي،[1]

تناولت هذه الدراسة التجارة العربية البينية ككل ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام النموذج الوصفي أما دراستنا سنتناول التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج الجاذبية.

5- دراسة لـ علاوي محمد لحسن سنة 2012 والمسومة بـ **تحليل تدفقات التجارة العربية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model** مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة فالدراسة تحاول الوقوف عند أهم الفرص المتاحة لتوسيع حجم التبادل التجاري العربي البيني 2005-2009 وذلك باستخدام نموذج الجاذبية من خلال مقارنة الأحجام الفعلية للتجارة العربية البينية مع الأحجام المقدرة أو المحتملة وتهدف الدراسة بالأساس إلى معالجة إشكالية لطالما شكلت موضوع جدل كبير وهي ما مدى جدية الاعتماد على تحرير التبادل التجاري العربي البيني كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي؟ وحاول خلال هذه الدراسة الإجابة على تساؤل جوهري مفاده: هل أن التبادل التجاري العربي البيني أكثر أم أقل مما يمكن؟ وقد قام الباحث باستخدام الأسلوب المتبع في الدراسات التطبيقية للتجارة الدولية وهو نموذج الجانبية وخلصت الدراسة إلى أن نموذج الجاذبية من أحدث وأنجح النماذج المستخدمة لقياس تدفقات التجارة داخل الإقليم أو حتى بين الأقاليم، ورغم تطور النموذج من شكله البسيط إلى النموذج الحالي إلا نتائج تطبيقه في معظم الدراسات كانت مقبولة وواقعية وبالرجوع إلى مؤشري تركز الصادرات وتشابه الدول نجد أن هذا التشابه لا يقوم على أساس فردي بين الدول العربية وإنما على أساس إقليمي، وهو ما ينعكس في شكل تباين في الموارد والسلع على المستوى العربي وهو ما يمثل أحد العوامل المشجعة لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني ورغم أن مستويات التبادل التجاري العربي البيني أقل مما هو متاح أو أدنى من الفرص المتاحة ووجود فرص لرفع مستويات التبادل التجاري العربي البيني، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المدخل أي مدخل تحرير التبادل التجاري البيني لوحده حيث من الضروري تدعيم مشروع

[1] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 2013.

التكامل بعمليات التكامل القطاعي ويبدو القطاع الزراعي أو السياحي الأنسب بالنظر للمقومات العربية المتوفرة والمتباينة فيما بينها.[1]

وتناولت هذه الدراسة تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية وهو نفس النموذج الذي سنستخدمه في دراستنا إلا انه هذه الدراسة غطت الفترة الزمنية من 2005-2009 في حين حدود دراستنا من سنة 2000 إلى سنة 2016 إضافة إلى تناولنا للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي فقط.

6- دراسة لـ خالد محمد خليل منزلاوي والمسومة بـ: **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي** (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها) وانطلقت الدراسة من إشكالية ما هي كيفية العمل على تفعيل التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث أهميتها وواقعها وتنميتها؟، مع معرفة عوائقها واعتمد على منهجين في الدراسة الوصفي في الجزء النظري وكذا المنهج القياسي وكانت الفترة الزمنية للدراسة من سنة 1981 حتى عام 2000 وهي الفترة التي ظهر فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأتخذ المتغيرات التالية لصياغة النموذج حجم الدخل وحجم الواردات من الدول الأجنبية، وحجم الصادرات إلى الدول الأجنبية، وسعر النفط، وسعر السلعة المنتجة محليا، وسعر الصرف المرجح، وعدد السكان فالمتغير التابع: حجم التجارة البينية بالأسعار لمجموع الدول الخليج الست، المتغيرات المستقلة وتشمل: إجمالي الدخل أو الناتج القومي لدول الخليج الست (GNP) ومتوسط سعر النفط، عدد سكان دول الخليج وعلاقتهم بالمتغير التابع فحجم الواردات، حجم الصادرات، مؤشر أسعار المستهلكين المرجح وسعر الصرف المرجح علاقتهم بالمتغير التابع عكسية وخلصت الدراسة إلى أن الناتج القومي الإجمالي يؤثر تأثيرًا فعالا في التجارة البينية كذلك يؤثر حجم الواردات من الدول الأخرى سلبًا على حجم التجارة البينية كما أن مؤشر سعر الصرف مرجح يؤثر على حجم التجارة البينية.[2]

شملت هذه الدراسة التجارة البينية لدول مجلس التعاون في الفترة الممتدة من 1981 إلى سنة 2000 في حين دراستنا من 2000 إلى 2015 وسنستخدم نموذج الجاذبية لدراسة تدفقات التجارة البينية لدول المجلس.

7- دراسة لـ نسيم حسن أبو جامع لسنة 2010 والمسومة بـ "**التجارة العربية البنية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة(الحالة الفلسطينية)**"، وانطلقت الدراسة من إشكالية أنه رغم كل الاتفاقيات التي وقعت في إطار جامعة الدول العربية لا يزال نمو التجارة العربية البينية متواضع؟ واعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي معتمدًا على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية لفلسطين والدول العربية لتحليل التطور الحاصل في التجارة البينية، وكان مجتمع الدراسة مجموع الدول العربية وخص الحالة الفلسطينية، وتناولت آثار

[1] علاوي محمد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model**، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

[2] **خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية دون ذكر سنة النشر.**

منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة العربية البينية وتحديدًا التجارة الخارجية لفلسطين مع الدول العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على التحرير التجاري الكامل بين الدول العربية، ويحاول خلال هذه الدراسة تشخيص وتحليل أهم العقبات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية رغم إلغاء القيود الجمركية، ومن أهم ما خلصت به هذه الدراسة هو أن التجارة العربية البينية لم تنمو بعد إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة بما يتناسب مع البنى التشريعية بين الدول العربية بسبب وجود العديد من المعوقات أمام تطور منطقة التجارة العربية الحرة منها فنية، إدارية، نقدية، ومالية وعدم وجود سلطة فعالة تؤمن الوفاء بالالتزامات وتعمل على إزالة العوائق وعدم العمل بالميزة النسبية للاقتصاديات العربية لعدم توفر قواعد بيانات إنتاجية عربية والتباين السياسي والاختلاف الإيديولوجي بين الحكومات العربية، كما أن متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية متواضعة تتراوح ما بين 9.5 و10.9% من حجم التجارة العربية الإجمالية والتي تعد أقل بكثير من نظيرتها الأوروبية، كما إن معدل نمو الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية هو أقل من معدل نمو مستورداتها من الدول العربية استعملت إسرائيل العديد من السياسات الإجراءات ألقصريه لتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.[1]

ويكمن الاختلاف في دراستنا عن هذه الدراسة في تناولنا لإقليم دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقات التجارة البينية في حين هذه الدراسة تناولت التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية مع دراسة حالة دول فلسطين.

8- دراسة سابقة لـ: كبير سمية والمسومة بـ **أداء التجارة العربية البينية (2000-2004)** حيث تناولت أهداف الوصول إلى معرفة أداء السياسات التجارية الخارجية في الدول العربية ومكانة هذه الأخيرة في النظام التجاري العالمي من خلال حصة تجارة هذه الدول ومدى تطورها خلال الفترة 2000-2004 تحت إشكالية ماذا يجدر بالدول العربية القيام به اتجاه تحسين أداء تجارتها الخارجية سواء البينية أو الدولية؟ حيث أكدت الدراسة أن قيمة التجارة العربية البينية قفزت من 47,3 مليار دولار سنة 2003 إلى 64,5 مليار دولار سنة 2004 أي ما يعادل نسبة نمو تقدر بـ 36,3% ومن النتائج المتوصل إليها أن الدول العربية تعتبر دول مهمشة في النشاط التجاري العالمي رغم المحاولات الطويلة للاندماج في ظل تكامل اقتصادي عربي.[2]

تناولت هذه الدراسة أداء التجارة العربية البينية من سنة 2000 إلى 2004 في حين في دراستنا سنتناول التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من سنة 2000 إلى سنة 2016 باستخدام نموذج الجاذبية.

---

[1] **نسيم حسن أبو جامع، التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية**، 2010 ، المجلد12، العدد1، 2010.

[2] كبير سمية، **أداء التجارة العربية البينية (2000-2004)**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد رقم 05، جامعة الجزائر.

9- دراسة سابقة لـ مزيان حمزة سنة 2010 والمسومة بـ **التجارة العربية الإقليمية(دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي)**، وانطلق من التساؤل التالي: ما هو واقع ومعوقات التجارة البينية الإقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي؟ وكانت متغيرات الدراسة التكامل الاقتصادي، التجارة الإقليمية، وكان الهدف هو تحليل واقع التجارة العربية البينية في التكتلات الإقليمية العربية والمعيقات التي تقف أمام تنمية وتوسيع التجارة العربية الإقليمية، وقد توصل إلى النتائج التالية:

- التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية باعتباره جهاز مناعة لمختلف التحديات ومدخل ضامن لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

- تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالمقومات السليمة لتحقيق التكامل الناجح بكل المعايير؛

- تكريس الواقع التجاري الحالي من خلال توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي من جانب الدول المغاربية، واتفاقيات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجلس التعاون الخليجي، جعلت من دول الأعضاء للمجلس تظن أن مصلحتها ستتحقق خارج منطقتها.[1]

سلطت هذه الدراسة الضوء على واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك دول اتحاد المغرب العربي في حين في دراستنا سندرس فقط التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وباستخدام نموذج الجاذبية إضافة إلى الاختلاف في الفترة الزمنية في الدراسة.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية وعلاقتها بموضوع الدراسة:

1- دراسة سابقة لـ كاسبر الفونسو وجون ودستن سنة 2017 والمسومة بـ **Forecasting Forestry Product Trade Flow in the European Union A study using the gravity model** وكان موضوع هذه الدراسة هو دراسة العوامل التي تؤثر على تدفق التجارة على المنتجات الغابية داخل الاتحاد الأوروبي وتم استخدام نموذج الجاذبية لتقدير العوامل وما يؤثر على تدفق التجارة، وتم طرح التساؤل التالي: هل يمكن لصناعة الغابات أن تلعب دورا كبير في تحويل مجتمعنا اقتصاديا بتدفق المنتجات الغابية للحد من ثاني أكسيد الكربون؟ وتم استخدام المنهج الاقتصادي القياسي لتقدير التدفق التجاري بين البلدان الأعضاء للاتحاد الأوربي واستخدمت الدراسة مجموعة من البيانات الخاصة بالألواح تضم ملاحظات عن نوعين من السلع بين 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات من 2005 إلى 2020 (توقعات)، وكانت متغيرات الدراسة رقائق الخشب والجسيمات كمتغير وكذلك الخشب المستدير غير الصنوبري والغرض من الدراسة هو تقدير وتوقع

[1] حمزة مزيان، **التجارة العربية الإقليمية(دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي)**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009 2010.

قيمة تدفق التجارة من اثنين منتجات الغابات، رقائق الخشب والجسيمات(HS4401) والخشب المستدير الصناعي(HS4403) بين الدول في الاتحاد الأوروبي، بسبب علامة معامل غير صحيحة(سلبي) للأخشاب المستديرة الصناعية، مما يتناقض مع نظرية نموذج الجاذبية، وهو توقع كان فقط لرقائق الخشب والجسيمات، حيث ترتفع القيمة التجارية بنسبة 27.2٪ من القيمة الفعلية، وفي عام 2014 إلى 2020 في الاتحاد الأوروبي لرقائق الخشب والجسيمات، وكانت نتائج الدراسة هي أن استخدام السلع يجب أن يزيد في المستقبل وزيادة تصدير رقائق الخشب والجسيمات يمكن أن يكون راجعا إلى الطلب الخارجي إذا زاد الطلب ثم الرغبة في زيادة مصدر الطاقة، الأمر الذي سيساعد على تحقيق الاتحاد الأوروبي لأهدافه المتوقعة في 2020.[1]

تناولت هذه الدراسة تدفقات المنتجات الغابية داخل دول الاتحاد الأوربي وباستخدام نموذج الجاذبية في حين دراستنا تناولنا الإقليم العربي وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقات التجارة البينية ككل باستخدام نموذج الجاذبية.

2- دراسة سابقة لـ ايروان شاهين العابدين وآخرون سنة 2016 والمسومة بـ **Determinants of Malaysia – BRICS trade linkages gravity model Approach** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين ماليزيا ودول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) وكانت فترة الدراسة من سنة 1980 إلى سنة 2015، وفي ضوء الأزمات الاقتصادية والمالية، ومن وجهة نظر العلماء والاقتصاديين هناك احتمال وجود كتلة جغرافية سياسية موحدة تسعى بوعي لإعادة صياغة الدولية (العالمية) وتم طرح الإشكال التالي: هل هناك علاقة طويلة الأجل وقصيرة المدى بين التجارة وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان الماليزية ودول البريكس؟ وتم إجراء التحقيق التجريبي باستخدام نموذج الجاذبية لاستكشاف علاقة طويلة الأجل وقصيرة المدى بين التجارة وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي لبلدان الماليزية ودول البريكس، حيث كان المتغير التابع لهذه الدراسة هو قيمة التجارة الثنائية أما المتغيرات المستقلة فكانت طول المسافة بين البلدين وكذلك حجم السكان وكان النموذج المقدر كما يلي:

$$\ln Trade = \alpha + B(\ln Pop_i) * (Pop_j) - \gamma \ln D_{ij}$$

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وكذلك التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، المسافة بين البلدان i و j، و الفساد في كلا الجانبين لعب دورا كبيرا في الانخفاض من

[1] Casper Olofsson Joel Wadsten, **Forecasting Forestry Product Trade Flow in the European Union A study using the gravity mode**, Nationalekonomi, magister 2017**,** Luleå tekniska universitet.

قيمة التجارة فيما بينها وبالمثل، وكذلك مرونة تشغيل الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتضخم نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعب دورا هاما في زيادة قيمة التجارة الدولية بينهما.[1]

تناولت هذه الدراسة التجارة الثنائية بين ماليزيا ودول البريكس باستخدام نموذج الجاذبية في حين دراستنا ستهدف اثر اتفاقيات التجارة الإقليمية على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نفس النموذج.

3- دراسة سابقة لـ برنار هوكمان سنة 2016 والمسومة بـ **Intra-Regional Trade Potential Catalyst for Growth in the Middle East** لتجارة البينية الإقليمية محفز محتمل للنمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط ويحلل الخبير الاقتصادي برنارد هوكمان حالة التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يتساءل كيف يمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد على تعزيز إصلاحات السياسة العامة اللازمة وجذب المزيد من الاستثمارات في المنطقة وزيادة مشاركة الشركات في سلاسل القيمة الدولية التي تقود التجارة العالمية ؟ وكانت متغيرات الدراسة هي المتغير التابع:التكامل الإقليمي أما المتغيرات المستقلة هي التدفقات العالمية والتدفقات الداخلة FDI ويخلص إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد فشلت في الوصول إلى إمكاناتها الاقتصادية في جزء كبير منها بسبب الحواجز التجارية والفشل في تنويع اقتصادياتها والافتقار إلى الحوافز الاستثمارية، ويقترح بدلا من ذلك التعاون الاقتصادي عبر الحدود على أساس انتقائي، عملي من أسفل إلى أعلى، وقال إن هذه الإستراتيجية توفر آفاقا أكبر لبلدان الشرق الأوسط لتهيئة الظروف للازدهار المشترك والتركيز على المشاريع والبرامج التي تحقق مكاسب مباشرة المجتمعات المحلية في البلدان المشاركة عن طريق معالجة أوجه القصور في التنسيق واقتصاديات الحجم وأيا كانت وجهة النظر، فمن المهم أن تكون الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط جهود التكامل الإقليمي جزءا من استراتيجيه جعل البلدان العربية أكثر قدرة على المنافسة بشكل عام، والمطلوب هو اتخاذ تدابير التي من شأنها أن تحفز الاستثمار والعمالة في التصدير والأنشطة المحددة على نطاق واسع، بما في ذلك الصادرات المباشرة وغير المباشرة من الخدمات وهذه الأخيرة هي المحرك الرئيسي للإنتاجية الإجمالية وقد تكون واحدة من المجالات حيث هناك حوافز للتعاون الإقليمي من أجل أن تلعب دورا إيجابيا مثل الربط، والبنية التحتية للشبكة، والخدمات ذات الصلة.[2]

تناولت هذه الدراسة التجارة البينية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وواقع التكامل الاقتصادي غير أنا دراستنا سنتناول التجارة البينية لدول المجلس وتأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية عليه باستخدام نموذج الجاذبية.

[1] Irwan Shah Zainal Abidin and authors, **Determinants of Malaysia – BRICS trade linkages: gravity model Approach**, Investment Management and Financial Innovations, Volume 13, Issue 2, 2016.
[2] Bernard Hoekman, **Intra-Regional Trade Potential Catalyst for Growth in the Middle**, MEI Policy Paper 2016-1 , Regional Cooperation Series.

4- دراسة سابقة لـ احمد صدام وفاطمة كاري سنة 2012 والمسومة بـ **Analysis of Intensity of Intra-Regional Trade in GCC Countries, 1998-2008** تتناول هذه الورقة التجارة داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت إشكالية هذه الدراسة هي: هل أن مؤشر كثافة التجارة ذو إشارة ايجابية لدول مجلس التعاون الخليجي؟ ومن شروط هذا المؤشر هي: النمو الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي، الناتج المحلي الإجمالي، كثافة التجارة في هذه الدراسة، متوسط معدل النمو دخل الفرد هو المتغير التابع للدراسة، في حين الانفتاح التجاري، وحجم السوق المحلية، المؤسسية الجودة، الدخل الأولي للفرد هي متغيرات مستقلة، وتستند هذه الدراسة إلى تحليل البيانات لاستقراء واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1998-2008 أيضا، في هذا النهج، اعتمد على الرسوم البيانية التي ترتبط مع تحليل الدراسة فيما يتعلق بالتجارة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي، واعتماد صياغة رياضية لقياس وتقييم شدة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تحديد واقع التجارة الإقليمية بين هذه البلدان، وهذه الصياغة كما يلي:

$$C_i = \{[XGCC - MGCC] / [X\ total + M\ total]\} - \{[XGCC + M\ GCC] / [X\ total + M\ total] * [X\ total - M\ total] / [X\ total + Mtotal]\}$$

من خلال الصياغة أعلاه، إذا (Ci) هو إيجابي وهذا يعني البلد (1) لديه صادرات كثيفة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان أخرى، والعكس بالعكس، عندما يكون (Ci) سلبيا يعني البلد (1) لديها واردات كثيفة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان أخرى، البلد الذي لديه أعلى كثافة للتجارة خلال هذه الفترة 1998-2008 سوف تعتبر السوق الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي،وكانت 6٪ - 14.6٪ أكثر من مجموع التجارة الخارجية، هذه النتيجة متواضعة وتعزى النسب إلى تشابه الإنتاج في هذه البلدان، مما يجعل تجارتها محدودة النشاط بشكل عام، ولقد وجد أن التجارة داخل المنطقة لا تزال عند مستوى متواضع، حيث أظهر مؤشر كثافة التجارة إشارات سلبية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية الموحدة لدول المجلس لم يحقق هدفه من حيث زيادة مستوى التي تنطوي على اعتماد كبير على عائدات تصدير النفط.[1]

تناولت هذه الدراسة التجارة داخل دول مجلس التعاون الخليجي ودراسة مؤشر كثافة التجارة في الفترة الزمنية من سنة 1998 إلى 2008، غير انه في دراستنا سنتناول التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000 إلى2016.

[1] Ahmed Saddam Abdul Sahib and Fatimah Kari**, Analysis of Intensity of Intra-Regional Trade in GCC Countries**, 1998-2008, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 3, June 2012.

5- دراسة سابقة لـ حسين بوغنامي سنة 2008 والمسومة بـ **The Trade Potential of the Arab Gulf Cooperation Countries (GCC): A Gravity Model** والغرض من هذه الورقة هو استخدام نموذج الجاذبية للتحقق في آثار دول مجلس التعاون الخليجي، كترتيب تجاري تفضيلي، على إجمالي التجارة البينية، وانطلقت من التساؤل التالي: هل يمكن أن تتحقق التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي في سياق وتجارب تفضيلية ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا؟، وكان المتغير التابع هو التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي مع البلدان أو مجموعات البلدان التي يتم التوقيع على ترتيب التجارة التفضيلية أو لا تزال في التفاوض، للفترة بين 1990 و2004، وتغطي التجارة البينية في جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19 بلدا) مع 69 بلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأظهرت نتائج الدراسة أن دول المجلس تتداول مرتين في كل منها مما يمكن التنبؤ به من خلال نموذج الجاذبية الأساسية، وتشير أن التبادل التجاري بين بلدان مجلس التعاون الخليجي لا يبدو أنه يتغير سنويا وربما وصلت إلى كامل إمكاناتها خلال فترة 93-96 ولذلك فإن الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تم إنشاؤه حديثا يعد واعد في تعزيز فرص التجارة لأنها تتجاوز إزالة التعريفات إلى القضاء عليها، ووضع معايير مشتركة.[1]

شملت هذه الدراسة تدفقات التجارة البينية من خلال تأثير الترتيبات التجارية التفضيلية عليها باستخدام نموذج الجاذبية في الفترة الزمني الممتدة من 1990 إلى 2004 في حين دراستنا سنأخذ الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016 باستخدام نموذج الجاذبية لدراسة تدفقات التجارة البينية لدول المجلس وتأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية عليها.

ويظهر موقع دراستنا من هذه الدراسات السابقة من خلال دراسة تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخارجية مع بعض الإقليم الأكثر ترابطا سياسيا واقتصاديا مع دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى أن تكتل دول المجلس بالنظر إلى الدول العربية هو التكتل الوحيد الأكثر ارتباطا مقارنة ببقية التجمعات العربية على غرار اتحاد المغرب العربي.

[1] Houcine Boughanmi**, The Trade Potential of the Arab Gulf Cooperation Countries (GCC) A Gravity Model Approach**, Journal of Economic Integratio 23(1), March 2008**,** p 42-56.

خلاصة الفصل الأول:

استعرض هذا الفصل أدبيات نظرية حول الاتفاقيات التجارية الإقليمية وواقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث تعرضنا إلى المفاهيم العامة المتعلقة الاتفاقيات التجارية الإقليمية وبينا خصائصها وتصنيفاتها والآثار الناتجة عن إبرامها والمتمثلة في الخلق والتحويل للتجارة كما عرضنا أهم الاتفاقيات المبرمة مع العالم العربي والأجنبي منذ تأسيسه سنة 1981 ضمن تسلسل زمني مثل اتفاقية أغادير واتفاقيتها مع الصين لنعرج بعدها على واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث شخصنا الهيكل السلعي لتبادلها التجاري وكذا وجهات هذه السلع عبر أقاليم ودول العالم، كما عرضنا مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع أو جزء منه وبينا وجهة التداخل بموضوع الدراسة.

وخلصنا إلى أن تشكيل اتفاقات التجارة الإقليمية تعرف توجها متزايدا بين الدول والأقاليم في السنوات الأخيرة لما له من ميزات مأثرة على حجم التبادل البيني حيث بلغ عدد الاتفاقيات الناشطة والمفعلة لسنة 2016 والتي تم إشعار منظمة التجارة العالمية بها 279 اتفاقية، كما أن واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليج لا يرقى لتطلعات المرجوة حيث يستحوذ على نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التبادل التجاري مع العالم بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول الأعضاء.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لقياس اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع الصين، مجموعة افتا، والولايات المتحدة الأمريكية على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2000-2016

تمهيد:

تعتبر الدول العربية من المهتمين بموضوع تنمية التجارة الخارجية من جهة، وتنمية التجارة البينية من جهة أخرى والتجارة داخل الإقليم الواحد عن طريق إيجاد منافذ وأسواق جديدة للسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها عن طريق مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي توجت بعدة اتفاقيات تجارية تهدف أساسا لدعم تنمية التجارة البينية، كما تميزت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بظهور تكتلات إقليمية منها مجلس التعاون الخليجي وهدفت هي الأخرى لتنشيط التجارة فيما بين أعضائها في إطار التجارة البينية وخلق فضاء للتعاون والتكامل الإقليمي الذي عجز عن تحقيقه الإطار المتعدد الجماعي للدول العربية، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويعد نموذج الجاذبية أداة لقياس التدفقات التجارية الثنائية، وفي كثير من الأحيان يشار إليها باسم العمود الفقري في التجارة الدولية، فنموذج الجاذبية هو واحد من أكثر النماذج والأدوات الناجحة في الدراسات الاقتصادية وقد استخدمت مئات الأوراق البحثية معادلة الجاذبية لدراسة وتقييم مختلف العوامل المحددة للتجارة الدولية، ولهذا سوف نعتمد في هذا الفصل على نموذج الجاذبية كأسلوب قياسي لقياس تدفقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالاعتماد على متغيرات الدراسة والتي لها تأثير على التدفقات التجارية بالسلب أو بالإيجاب ومن اجل إعطاء صورة حقيقية لحجم التجارة البينية لدول المجلس، قمنا بتقسيم الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول**: نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة وماهية نموذج الجاذبية.
- **المبحث الثاني**: تحليل النموذج إحصائيا واقتصاديا.

المبحث الأول: نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة وماهية نموذج الجاذبية.

في هذا المبحث سنلقي نظرة عامة لاقتصاديات دول المجلس الخليجي، إضافة إلى تسليط الضوء على نموذج الجاذبية وتطوره تاريخيا وما توصل إليه من تنباءات تخص تدفقات التجارة بين الدول والإقليم.

أولا: نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة ومتغيرات الدراسة

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول العربية التي تعرف نموا اقتصاديا متزايدا وذلك لعدة اعتبارات ومحددات تميز البنية الاقتصادية لهذه الدول.

1- نظرة عامة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

يمثل مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في سنة 1981 نقطة تحول في العلاقات العربية ونموذجا ناجحا في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي، وانطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج الست(الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، سلطنة عمان) التي تقع في الخليج العربي في شبه الجزيرة العربي جنوب غرب آسيا، حيث تتشابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وتقاربها الثقافي والتاريخي، وتواجه نفس التهديدات والأخطار الخارجية.

كما يعتبر من احد أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث يعتبر همزة وصل بين القارات الثلاث إفريقيا، آسيا وأوربا، كما يتحكم في مختلف اذرع المائية وهي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، وبالتالي يتحكم في مختلف طرق المواصلات البرية والبحرية وحركة التجارة والترانزيت، تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الدول 2.673 مليون كم^2،[1] وبلغ تعداد السكان الإجمالي حسب إحصائيات البنك الدولي حوالي 54,3 مليون نسمة سنة 2016.

وله مقومات قوة متعددة، فلقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس 1,356.3 مليار دولار في سنة 2016، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 25.3 ألف دولار، كما بلغت صادرات دول المجلس نحو735.2 مليار دولار، أما الواردات 710.2 مليار دولار خلال نفس السنة، ويعد من أهم نقاط القوة في اقتصاديات دول المجلس هو انخفاض التضخم فلقد انخفض التضخم الخليجي العام بصورة طفيفة من مستواه 1.7% سنة 2015 ليصل إلى 1.6 % سنة 2016.[2]

---

[1] بلقاسم طراد، مرجع سابق ذكره، ص 20.

[2] **ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية أفاق 2016**، تقرير صادر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSS-STAT ص 38 44 47.

2- متغيرات الدارسة:

ركزت اغلب الدراسات المعتمدة على نموذج الجاذبية في تفسير تدفقات التجارة بين قطرين على عدة متغيرات أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، المسافة بين القطرين(بين العاصمتين)، عدد السكان، والصادرات والواردات البينية وسنقوم بإعطاء تعريف شامل لكل متغير.

- **الناتج المحلي الإجمالي(GDP):**

هو القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة، وينحصر الناتج المحلي على عملية الإنتاج التي تتم عبر المقيمين داخل الدولة سواء كانوا سكانها أم مقيمين فيها فقط وعند حساب الناتج المحلي لا يتم حساب عملية الإنتاج التي تكون عبر مغتربين هذه الدولة فعلى سبيل المثال، إذا أردنا حساب الناتج المحلي الإجمالي للبنان نقوم بحساب القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل لبنان سواء كانوا لبنانيين أم لا ولا تتضمن عملية الحساب عملية الإنتاج التي تمت من قبل المغتربين اللبنانيين، ويعكس الناتج المحلي الإجمالي حالة الاقتصاد وهو الطريقة الأمثل المستخدمة من قبل صناع القرار والبنوك المركزية لحكم ما إذا كان الاقتصاد في حالة نمو أم انكماش، أو على شفير تضخم أو ركود.[1]

جدول رقم (2-1) تغيرات الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2010 إلى 2016 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنوات / الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات العربية المتحدة	286.049	348.526	373.430	387.192	399.451	358.135	348.743
البحرين	25.713	29.044	30.757	32.900	33.850	31.126	32.179
المملكة العربية السعودية	526.811	669.507	733.956	744.336	746.248	654.270	646,438
عمان	58.641	67.937	76.342	78.183	81.797	68.905	66.293
قطر	125.122	169.805	190.290	201.885	210.109	164.641	152.451
الكويت	115.339	154.061	174.033	174.180	163.676	114.534	110.875
مجموع دول المجلس	1.137676	1.438.880	1.578.808	1.618.676	1.635.131	1.391.611	1.290.688

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي GCC-STAT تقرير إحصائي 2016 وموقع البنك الدولي.

[1] ريمي محمود، **كل ما تعرفه عن الناتج المحلي الإجمالي**، مقال منشور بيوم الجمعة بتاريخ 29 يوليو 2016، متاح على الرابط التالي:
https://www.dailyfx.com/arabic/tadawul_forex_news/education/2015/09/02/All-what-you-need-to-know-about-GDP-3710.html، تاريخ الاطلاع، 2018/02/28 22:16.

خلال الجدول رقم (2-1) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة عرف تزيدا خلال سنوات 2010، 2016 حيث يوجد تفاوت في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ويرجع ذلك إلى الاختلاف في حجم السكان وتعد المملكة العربية السعودية الأكثر بين دول مجلس التعاون إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 حوالي 526.811 مليون دولار وعرف تزايدا مستمرا ليصل إلى 746.248 مليون دولار سنة 2014 ليشهد انخفاضا في سنة 2015 و 2016 إذ بلغ 654.270 مليون دولار و 646.438 مليون دولار على التوالي، في حين دولة البحرين هي الأقل من بين دول المجموعة الستة حيث عرفت تزايدا مستمرا من سنة 2010 إلى غاية 2014 إذ بلغ 33.850 مليون دولار لتشهد هي كذلك انخفاضا ليصل إلى 31.126 في سنة 2015.

أما بقية دول المجموعة وهي الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، والكويت هي كذلك شهدت نفس التغيرات خلال السنوات من 2010 إلى سنة 2016.

- **التجارة البينية (حجم التبادل التجاري):**

ونقصد بالتجارة البينية أو كما يطلق عليها بالتجارة الثنائية أي تجارة متبادلة (تبادل تجاري) بين بلدين،[1] وتشمل التجارة البينية كل من الصادرات البينية والواردات البينية لدول مجلس التعاون، ومن خلال الشكل الموالي نبين تطورات حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون لفترة معينة.

الشكل رقم (2-1) مؤشرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2011-2015 الوحدة (مليون دولار)

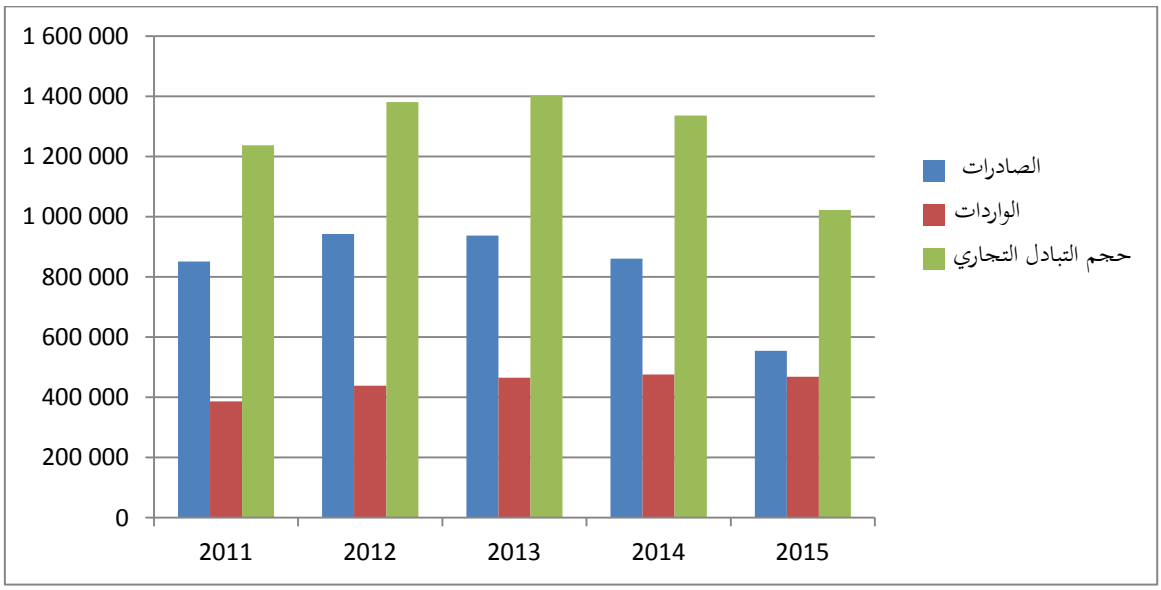

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي GCC-STAT

[1] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9/ , 03/03/2018, 22:01.

بالنظر إلى الشكل رقم (2-1) الذي يعبر عن مؤشرات التجارة البينية المتمثلة في الصادرات والواردات البينية نجد هناك تفاوت في حجم الصادرات والواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ففي سنة 2011 بلغت قيمة الواردات البينية 385.927 مليون دولار في حين قيمة الصادرات البينية 851.514 مليون دولار، حيث عرف حجم التبادل التجاري البيني زيادات مستمرة كان أقصاها سنة 2013 إذ بلغت 1.402,206 مليون دولار لتشهد بعد ذلك انخفاضا سنة 2014 وكذلك سنة 2015 على التوالي إذ بلغ حجم التبادل التجاري 1.335.759 مليون دولار و1.022.264 مليون دولار وذلك تزامنا مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية

- **تطورات عدد سكان عينة الدراسة**

إن الزيادة الكبيرة في عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي والتطورات الاقتصادية المتتالية أسهمت في النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر إلى التركيبة السكانية لدول المجلس نجد تشابه كبير من حيث اللغة والعادات والتقاليد إضافة إلى الاتجاهات الدينية والتاريخ الاستعماري المشترك.

الشكل رقم (2-2) تطورات حجم السكان لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2010-2016) الوحدة (مليون نسمة)

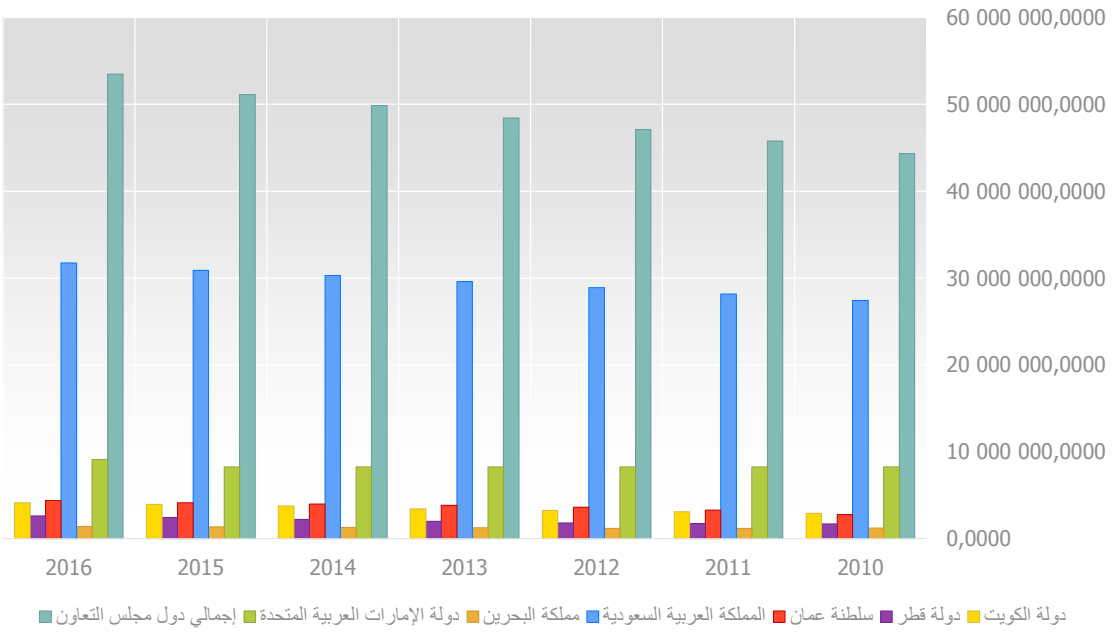

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي GCC-STAT

نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي في تزايد مستمر سكانية حيث بلغ عدد سكانها حوالي53.451.573 نسمة سنة 2016 كما يتضح جليا أن المملكة العربية السعودية هي الأكبر في تعداد السكان من بين الدول الأعضاء حيث بلغ حجم سكانها حوالي 31.742.580 نسمة،

تليها بعد ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة بحجم سكاني تعداده 9.121.167 نسمة، أما بالنسبة لدولة البحرين فهي الأقل حجما بالنظر إلى كل الدول الأعضاء إذ بلغ حجم سكانها 1.423.726 نسمة لنفس السنة.

من خلال هذا الجدول سنقوم بتحديد متغيرات الدراسات التي تم جمع بياناتها ومصادر هذه البيانات

جدول رقم (2-2) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

اسم المتغير	تعريفه	مصدر البيانات
المتغير التابع		
TRT	وهو متغير حجم التجارة البينية: وهو يعبر عن حجم التدفقات التجارية بين دولتين وهو إجمالي الصادرات من الدولة i نحو الدولة j + إجمالي الواردات للدولة i من الدولة j + إعادة التصدير بين الدولتين i و j.	https://comtrade.un.org/data/
المتغيرات المستقلة		
GDP	متغير مستقل يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي: وهو القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة(GDPT, GDPG, GDP1, GDP2).	http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD
DIST	متغير مستقل يعبر عن المسافة المحسوبة بالكيلومتر بين اكبر مدينتين لدولتي التبادل التجاري.	https://ar.distance.to/
POP	هو متغير يقيس حجم السكان لدول محل الدراسة بالنسمة.	https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL
AGEFTA	متغير وهمي يعبر عن الاتفاقية التجارية مع منظمة دول رابطة افتا الأوربية ويأخذ القيمة 0 في حالة الدولة ليست عضو في الاتفاقية والقيمة 1 في حالة الدولة عضو في الاتفاقية.	http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomic ationswithotherCountriesandGroupings/Pages/WiththeEuropeanFreeTradeAssoci.aspx
AGUSA	متغير وهمي يعبر عن الاتفاقية التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ويأخذ القيمة 0 في حالية الدولة ليست عضو في الاتفاقية والقيمة 1 في حالة الدولة عضو في الاتفاقية(AGUS).	https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/154-foreign-trade_-exchange-usa-gcc_1.pdf
AGCH	متغير وهمي يعبر عن الاتفاقية التجارية مع دولة الصين ويأخذ القيمة 0 في حالة الدولة ليست عضو في الاتفاقية والقيمة 1 في حالة الدولة عضو في الاتفاقية.	http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/RegionalCooperationandEconomic elationswithotherCountriesandGroupings/Pages/ThePeoplesRepublicofChinaPRC.aspx

المصدر: من إعداد الطالبات.

ثانيا: ماهية نموذج الجاذبية والأدوات الإحصائية المستخدمة

باعتبار نموذج الجاذبية أكثر النماذج المستخدمة في تفسير التدفقات التجارية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية لبلد ما أو إقليم معين وما شهده من تطورات حديثة سوف نقوم بتوضيح ذلك.

1- نموذج الجاذبية

1- 1- ماهية نموذج الجاذبية

إن قانون الجاذبية للتجارة باستخدام قانون الجاذبية لنيوتن، وذلك بتوقع هذا النموذج (الجاذبية للتجارة) أن التجارة الدولية (قوة الجاذبية) بين البلدين (الكائنات) يتناسب طرديا مع المنتج من أحجامها (إنتاج السكان) ويتناسب عكسيا مع الاحتكاكات التجارية (مربع المسافة) بينهما، ونموذج الجاذبية للتجارة هو نموذج هيكلي مع الأسس النظرية.[1]

ولفهم محددات التدفقات التجارية مابين الدول فان نموذج الجاذبية في شكله الأساسي يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية للدولتين، ويعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارة (صادرات وارادات) من الدولة i إلى الدولة j و F_{ij} يساوي حاصل الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين M_i وM_j مقسوما على المسافة بينهما وتنميط التعبير الثابت G. ويمكن كتابة هذا التعريف في شكل معادلة فنية على النحو التالي:[2]

$$Fij = \frac{G * Mi * Mj}{Dij}$$

F_{ij} : تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى أو من الدولة j.

G = ثابت.

M_j ,M_i: يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j.

D_{ij}: المسافة (بالكيلومترات أو الأميال) بين الدولتين وهي مؤشر لتكلفة التجارة.

ويمكن إعطاء الشكل الخطي للمعادلة من اجل التحليل الاقتصادي وذلك عن طريق إدخال اللوغاريتم (Ln) لتصبح بالشكل التالي:

$$Ln(Fij) = Ln(G) + \alpha 1 Ln(Mi) + \alpha 2 Ln(Mj) - \alpha 3 Ln(Dij)$$

[1] Yotov.yoto, Roberta Piemartini and other, **An Advanced Guide to Trade Policy Analysis the Structural Gravity Model**, World Trade Organization, p 5.

[2] وليد عبد المولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 97 سنة 2010، ص 2.

نلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات، وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاث متغيرات مستقلة والمتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة ولوغاريتم المسافة بينهما. ويمكن استخدام معلمات النموذج α_1 α_2 α_3 كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما.

وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة، لذلك عمد الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية، كمستوى متوسط الدخل، عدد السكان، مستوى الأسعار، الحدود المشتركة، العلاقات اللغوية، التاريخ الاستعماري المشترك، أسعار الصرف أو تذبذبها بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل.[1]

1-2- لمحة تاريخية لنموذج الجاذبية:

إن استعمال نموذج الجاذبية لم يقتصر على الفيزياء فقط، بل استخدم بكثرة في مختلف العلوم ولقي ترحيبا كبيرا في العلوم الاقتصادية، وقد استخدمه رالي (Reilly's 1931) ليفسر قوة الجذب في التجارة في المناطق الكبيرة وهذا في نموذجه المسمى (Reailling Model)، وكان أول تطبيق لفكرة الجاذبية لتوضيح التفاعلات للنشاطات الإنسانية من قبل كاري (Care 1865) ولا سيما في مجال الاقتصاد والاجتماع، وقام رافتستين (Ravenstein 1885) بتطبيق مفهوم الجاذبية في دراسة الهجرة السكانية، وفي عقد الستينات تم تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الدولية بواسطة تينبرغن (Tinbergen 1962) وبويهنين (Poyhnen 1963) لتحليل أنماط التجارة الثنائية بين الدول الأوربية، ويرجع الفضل في تطوير هذا النموذج في شكله النهائي إلى الاقتصادي أندرسن سنة 1979، حيث انه طور نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول، وبعدها أصبح هذا واسع الاستخدام في التجارة الدولية لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية.[2]

النموذج هو استنادا إلى تشابه قانون نيوتن للجاذبية الذي ينص على أن تدفقات التجارة الثنائية بين البلدين يتناسبان مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كبديل للحجم ويتناقص مع المسافة، كرومان وأوبستفيلد (Kurmann and Østfold 2009)، وقد تم إضافة متغيرات أخرى للنموذج لتأخذ في الاعتبار عوامل أخرى في تفسير التدفقات التجارية بين البلدان فرانكل (Fränkel 1995)، وفي سنة 1997 و1998 على التوالي أضاف فرانكل (Fränkel) متغير سعر الصرف، إضافة إلى متغيرات وهمية في النموذج منها اتفاقيات التجارة

[1] وليد عبد المولاه، مرجع سابق ذكره، ص 3.

[2] عبد الله ياسين، بلحاج فراجي، مرجع سابق ذكره، ص 79.

الإقليمية والحدود المشتركة واللغة، باحثون آخرون لديهم متغيرات غير اقتصادية مثل المتغيرات السياسية والمتغيرات المؤسسية في نموذج الجاذبية الموسعة. الدولار وكراي (Dollar and Kraay 2002)، ليفتشينكو (Levchenko 2004) أندرسون وماركولييه (Anderson and Marcouiller 2002)، وجدوا علاقة إيجابية بين تدفقات التجارة الثنائية والصفات السياسية والمؤسسية.[1]

وفي سنة 1966 أضاف لينمان (Linnemann) متغير المسافة وحجم السكان لقياس اقتصاديات الحجم كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة مثل العوامل الطبيعية وهي العوامل التي تفرضها الطبيعة وتقف عائقا في طريق التجارة مثل تكاليف النقل،[2] أما سنة 2002 وضع Thierry Maryer صيغة المسافة المرجحة * "dist distwss" بين البلدين i وj على أساس مسافات ثنائية بين اكبر المدن من هذين البلدين في عدد سكانهما وذلك لتناسبها مع نموذج الجاذبية في تفسير تدفقات التجارة الثنائية والصيغة كما يلي:[3]

$$d_{ij} = \left(\sum_{k \in i} (\text{pop}_k / \text{pop}_i) \sum_{\ell \in j} (\text{pop}_\ell / \text{pop}_j) d_{k\ell}^{\theta} \right)^{1/\theta}$$

d_{ij}: المسافة المرجحة.

PoP_k: تعني عدد سكان المدينة k.

PoP_i: تعني عدد سكان البلد i.

θ: معلمة حساسية التدفقات التجارية للمسافة الثنائية.

dk: لحساب distw.

وتناولت دراسات نعيم(2005) وباريدي(2006) وعبد مولاه(2009) وبتشاريا وولد(2010) التكامل التجاري في المنطقة العربية اعتمادا على نموذج الجاذبية. وقد تناولت دراسة عبد مولاه (2009) تدفقات التجارة لـ 21 دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007، في محاولة لتقديم اثر منطقة التجارة الحرة الكبرى، بالإضافة إلى ثلاث تكتلات إقليمية أخرى هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد ألمغاربي

[1] Irwan shah, Zainal Abidin and authors, **Determinants of Malasia- BRICS trade linkages: gravity model approach**, investment Mangement and Financial innovation, volume 13, issue 2.2016, p 390.

[2] حسن النادر احمد الريموني والاء ارشيدات، **دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية 'حالة الأردن'** أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 26، **العدد** (4)، 2010، ص 750 متاح على الرابط التالي: http://journals.yu.edu.jo/ayhss/Issues/Vol26No4,2010.pdf

[3] Thierry Mayer, **Soledad Zignago,Notes on CEPII'S distances measures**,www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances- pdf,p 4,5.

*Distwss : ورمزنا لها في دراستنا بـ dist

واتفاقية أغادير 2004 في تحفيز التجارة البينية العربية، وقد تم تقدير نموذج موسع للجاذبية اشتمل 16 متغيرا مفسرا للصادرات من الدولة i إلى الدولة j في السنة t وهي:[1]

- $Ln(Exports_{ijt})$: لوغاريتم صادرات الدولة i إلى الدولة j في السنة t.
- $LnGDP_{ijt}$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة jفي السنة t.
- $LnDistance_{ij}$: لوغاريتم المسافة بين الدولتين i وj.
- $Border_{ijt}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i وj.
- $Language_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت اللغة الأولى مشتركة بين الدولتين i وj و0 ماعدا ذلك.
- $Colonizer_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشترك الدولتين في التاريخ الاستعماري و0 ماعدا ذلك.
- $TradeFreedom_{ij}$: مؤشر الحرية التجارية للشريك التجاري j في السنة t.
- $Complementairity_{ijt}$: مؤشر توافق التجارة بين الدولتين i وj في السنة t، يعبر عن مدى توافق صادرات الدولة i مع واردات الدولة j.
- $Arab_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذاكانت الدولتان i وj تنتميان إلى الدول العربية و0 ماعدا ذلك.
- $GAFTA_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj أعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية و 0 ماعدا ذلك.
- GCC_{ij}: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى دول مجلس التعاون الخليج العربية و0 ماعدا ذلك.

أما أندرسون وفان وينكوب (Anderson and Van wincoop 2003)، أكد على أهمية التوازن العام لآثار تكاليف التجارة وقد زاد الاهتمام الأكاديمي في نموذج الجاذبية مؤخرا والذي أثبت أن معادلات الجاذبية هي التي تحافظ على المكاسب من التجارة أركولاكيس (Arkolakis 2012) وآخرون، وهي ثابتة على سلسلة من الأسس الدقيقة والبديلة بما في ذلك نموذج اقتصاد واحد مع المنافسة الاحتكارية، دخول الشركات غير المتجانسة،* واختيارها في الأسواق (Chaney تشاني، Helpman هلبمان 2008).[2]

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سابق ذكره، ص 5.

[2] Yoto V.Yotov, Roberta Piermartini and authors, Reference, P 12 13 .

*:الشركات المتعددة الجنسيات.

2- الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

2-1- البرامج الإحصائية: وتم استخدام البرنامج التالي:

-**برنامج:** Eviews 9: لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل.

2-2- الأدوات الإحصائية:

تم في هذه الدراسة استخدام نماذج البانل(Panel Data Models)، حيث يعتبر تحليل البيانات الإطارية أحد أهم الموضوعات التي لاقت أهمية كبيرة في أساليب الاقتصاد القياسي خلال العقدين الأخيرين، ويعود ذلك في جانب منه إلى أن البيانات الإطارية توفر لنا أرض خصبة لتطوير أساليب التقدير Estimation Techniques هذا من الجانب النظري، أما من الوجهة العملية فإن الباحثين أصبح في إمكانهم استخدام بيانات السلاسل الزمنية.[1]

بيانات السلاسل الزمنية المقطعية اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتمام خصوصا في الدراسات الاقتصادية، لأنها تأخذ بعين الاعتبار(أثر تغير الزمن، واثر تغير الاختلاف) بين الوحدات المقطعية، بحيث تتمثل الخطوة الأولى في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات فعلى مستوى الاقتصاد القياسي يرجع ذلك إلى اختبار تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي أما على المستوى الاقتصادي فإن اختبارات التحديد تعود إلى التحقق ما إذا كان النموذج النظري المدروس متطابقا بالنسبة لكل الدول أو خلاف لذلك إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل دولة.[2]

حيث تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الأدوات المقطعية عند فترة زمنية واحدة, بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية (مثل الدول, الولايات, الشركات, والأسر الخ...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة, أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد .

- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.

[1] غزال عبد العزيز عامر، الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع 2015، ص 1345.

[2] https://giem.kantakji.com/article/details/ID/959 22:30, 02/05/2018.

– تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.[1]

– التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

– زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفتَّرات الزمنية

– التقليل من حدة مشاكل الارتباط بين المتغيرات بخلاف السلاسل الزمنية العادية.

– توفر معطيات البانل إمكانية أفضل لدارسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال معطيات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية أخرى.[2]

المبحث الثاني: تقدير النماذج وتحليل النتائج

بعد التطرق إلى مفهوم نموذج الجاذبية في تفسيره لتدفقات التجارة الثنائية، واعتماده على أهم المتغيرات إضافة إلى المتغيرات الوهمية، وكذلك تقديم نظرة شاملة لدول مجلس التعاون الخليجي (الدول محل الدراسة) والتعرف عليها اقتصاديا أكثر وفق متغيرات النموذج، وفي هذا المبحث سوف نقوم بتقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة وفق المعطيات والبيانات المتاحة والمتوفرة من مصادر عالمية معتمدة لاستخراج النتائج وتحليلها، وفي هذا الجزء من الدراسة سنقوم بتقدير نموذجين، النموذج الأول يتم فيها دراسة اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على تدفقات التجارة البينية بين كل دولة عضو مع باقي دول التكتل الخمس مجتمعة، أما النموذج الثاني سنقوم فيه بدراسة اثر الاتفاقيات التجارية على أداء التجارة البينية بين كل دولة عضو ودولة أخرى من باقي الدول الخمس.

أولا: النموذج الأول:

في هذا النموذج سنقوم بدراسة التدفقات التجارية بين كل دولة عضو مع باقي دول المجموعة مجتمعة واثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية عليها، ومن خلال ما سبق ذكره في المبحث الأول أن المتغير التابع هو التدفقات التجارية البينية (أو الثنائية) بين الدولة i والدولة j وفي هذه الحالة j تعبر عن باقي الدول الخمسة وذلك وفق نموذج الجاذبية، وباستخدام برنامج Eviews 9.

[1] بدراوي شهيناز, **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**, أطروحة دكتوراه, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2015/2014, ص 202.

[2] نادية مسعودي, **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA, خلال الفترة 1970-2009**, شهادة الماجستير, جامعة الجزائر, 2011-2012, ص 104.

1- النتائج قبل إدخال متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

وبعد محاولة تقدير النموذج بنموذج الآثار الثابتة (Fixsed) لم يتمكن البرنامج من الاختبار نظرا لمشكل درجة الحرية وتم اعتماد نموذج البانل(Method: Panel)، وكانت المخرجات الأولية قبل إدخال متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية باستخدام طريقة **OLS** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3) نتائج اختبار النموذج الأول قبل إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 19:12
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.510823	0.105721	4.831812	0.0000
LGGDPT	0.126811	0.100959	1.256062	0.2121
LGGDPG	1.101758	0.104697	10.52331	0.0000
LGDIST	-0.240020	0.289831	-0.828135	0.4096
C	-16.67784	3.037867	-5.489982	0.0000

R-squared	0.770333	Mean dependent var	22.66880
Adjusted R-squared	0.760862	S.D. dependent var	1.051112
S.E. of regression	0.514012	Akaike info criterion	1.554637
Sum squared resid	25.62821	Schwarz criterion	1.683312
Log likelihood	-74.28649	Hannan-Quinn criter.	1.606742
F-statistic	81.33759	Durbin-Watson stat	0.783477
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن قيمة دربن وأتسن Durbin-Watson stat= 0.783 وحسب جدول دربن وأتسن نجد أن dL=1.59 أما du= 1.76 أي dL < DW وبالتالي قبول H_1 أي وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء.

ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نتبع طريقة الفرق العام أي طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS وكانت نتيجة الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (2-4).

الجدول رقم (2-4) نتائج اختبار النموذج الأول قبل إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 05/13/18 Time: 18:04
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.413649	0.066622	6.208921	0.0000
LGGDPT	0.157004	0.072902	2.153621	0.0337
LGGDPG	1.122369	0.075772	14.81241	0.0000
LGDIST	0.337147	0.217560	1.549675	0.1245
C	-20.40574	1.902853	-10.72376	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.905201	Mean dependent var	31.46545
Adjusted R-squared	0.901291	S.D. dependent var	14.57900
S.E. of regression	0.476392	Sum squared resid	22.01412
F-statistic	231.5536	Durbin-Watson stat	1.151324
Prop(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.755979	Mean dependent var	22.66880
Sum squared resid	27.22995	Durbin-Watson stat	0.744909

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم (2-4) نجد ما يلي:

*- القراءة الإحصائية:

- بالنسبة لاختبار ستودنت t لدراسة معنوية المتغيرات عند 5% فان النتائج كانت كما يلي:

LGGDPT: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.033 اقل من 0.05.

LGGDPG: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

LGDIST: غير معنوية لان قيمة Prob 0.124 وهي اكبر من 0.05.

LGPOP: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

- اختبار فيشر للنموذج F-statistic فان النموذج معنوي لان القيمة الاحتمالية prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

– أما بالنسبة لمعامل الارتباط الذاتي بين البواقي أي دربن وأتسن Durbin-Watson stat= 1.151 ومن خلال جدول دربن وأتسن نجد أن قيمة dL=1.59 أما du= 1.76 أي أن dL < DW وبالتالي نقبل H_1 أي وجود ارتباط ذاتي موجب بين البواقي.

2– النتائج بعد إدخال متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

وعند محاولة تقدير النموذج بنموذج الآثار الثابتة (Fixsed) لم يتمكن البرنامج من الاختبار نظرا لمشكل درجة الحرية وتم اعتماد نموذج البانل،، وبإدخال المتغيرات الوهمية وهي الاتفاقيات التجارية والتي تأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولة عضو في الاتفاقية والقيمة 0 إذا كانت الدولة ماعدا.

وباستخدام طريقة **OLS** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5) نتائج اختبار النموذج الأول بعد إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 23:43
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.424622	0.122300	3.471968	0.0008
LGGDPT	0.162302	0.103176	1.573062	0.1191
LGGDPG	0.836381	0.281177	2.974573	0.0037
LGDIST	-0.120673	0.305772	-0.394651	0.6940
AGCH	0.056014	0.251427	0.222783	0.8242
AGEFTA	0.098864	0.194434	0.508470	0.6123
AGUSA	0.284215	0.172875	1.644050	0.1035
C	-10.01008	7.547130	-1.326342	0.1879

R-squared	0.779525	Mean dependent var	22.66880
Adjusted R-squared	0.763107	S.D. dependent var	1.051112
S.E. of regression	0.511594	Akaike info criterion	1.572614
Sum squared resid	24.60247	Schwarz criterion	1.778494
Log likelihood	-72.20331	Hannan-Quinn criter.	1.655982
F-statistic	47.47888	Durbin-Watson stat	0.795854
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن قيمة دربن وأتسن Durbin-Watson stat= 0.795 وحسب جدول دربن وأتسن نجد أن dL=1.53 أما du= 1.83 أي dL < DW وبالتالي قبول H_1 أي وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء.

ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نتبع طريقة الفرق العام أي طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS ، إضافة إلى إضافة متغيرات الاتفاقيات التجارية الثلاث (AGCH، AGEFTA، AGUSA) معا مرة واحدة وكانت نتيجة الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (2-6).

الجدول رقم (2-6) نتائج اختبار النموذج الأول بعد إدخال متغيرات الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 05/14/18 Time: 23:28
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.394259	0.068328	5.770053	0.0000
LGGDPT	0.191796	0.070446	2.722585	0.0077
LGGDPG	0.791609	0.116858	6.774089	0.0000
LGDIST	0.004134	0.195821	0.021112	0.9832
AGCH	0.127655	0.099816	1.278906	0.2041
AGEFTA	0.079573	0.076689	1.037607	0.3021
AGUSA	0.290491	0.067696	4.291113	0.0000
C	-9.952624	2.988599	-3.330197	0.0012

Weighted Statistics

R-squared	0.964128	Mean dependent var	91.66893
Adjusted R-squared	0.961456	S.D. dependent var	67.02567
S.E. of regression	1.032722	Sum squared resid	100.2524
F-statistic	360.9143	Durbin-Watson stat	1.555345
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.778476	Mean dependent var	22.66880
Sum squared resid	24.71956	Durbin-Watson stat	0.799556

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم (2-6) نلاحظ ما يلي:

*- القراءة الإحصائية:

- بالنسبة لاختبار ستودنت t لدراسة معنوية المتغيرات عند 5% فان النتائج كانت كما يلي:

LGGDPT: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.007 اقل من 0.05.

LGGDPG: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

LGDIST: غير معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.983 وهي اكبر من 0.05.

LGPOP: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

AGCH: غير معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.204 وهي اكبر من 0.05.

AGEFTA: غير معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.302 وهي اكبر من 0.05.

AGUSA: معنوية و قيمة Prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

– اختبار فيشر للنموذج F-statistic فان النموذج معنوي لان القيمة الاحتمالية prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

– أما بالنسبة لمعامل الارتباط الذاتي بين البواقي أي دربن وأتسن Durbin-Watson stat= 1.555 ومن خلال جدول دربن وأتسن نجد أن قيمة dL=1.53 أما du= 1.83 أي أن dL > DW > du وبالتالي تقع في منطقة القرار الغير محسوم.

– أما القوة التفسيرية للنموذج Adjusted R-squared قيمتها 0.9614 أي أن 96.14 % من المتغيرات مدمجة في النموذج.

*– القراءة الاقتصادية:

$$LGTRT_{ij}= -9.952+ 0.191LGGDPT_i+ 0.791LGGDPG_j+ 0.004LGDIST_{ij}+ 0.394LGPOP_i+ 0.127AGCH+ 0.079\ AGEFTA+ 0.290GUSA\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

يتضح من خلال المعادلة رقم (01) أن قيمة $LGTRT_{ij}$ (حجم تدفق التجارة البينية) تتناسب طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي للدولة i أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للدولة i بمقدار 0.191 يزيد حجم تدفق التجارة البينية، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي لباقي دول المجموعة j مع بعض أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي لباقي المجموعة بمقدار 0.791 يزيد حجم تدفق التجارة البينية للدولة i، أما بالنسبة للمسافة فكانت العلاقة طردية أي كلما زادت المسافة بمقدار 0.004 بين الدولة i وباقي دول المجموعة يزيد حجم تدفق التجارة البينية وهذا ما يتنافى مع قانون نموذج الجاذبية الذي يرى أنها في علاقة عكسية كما أنها غير معنوية أي لا تفسر النموذج، إضافة إلى ذلك عدد السكان في علاقة طردية مع تدفقات التجارة البينية أي كلما زادا عدد سكان الدولة i بمقدار 0.394 يزيد حجم تدفقات التجارة البينية مع باقي دول المجلس مجتمعة، أما عن اتفاقيات التجارة مع كل من دولة الصين ومجموعة دول رابطة افتا في علاقة طردية أي زيادة حجم تدفق التجارة البينية للدولة i مع باقي الدول المجموعة، إضافة إلى ذلك اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقة موجبة أي آثرت إيجابا على حجم تدفقات التجارة البينية للدولة i مع باقي الدول المجموعة.

ثانيا– النموذج الثاني:

في هذا النموذج سنقوم بدراسة التدفقات التجارية بين كل دولة عضو مع دولة أخرى عضو في التكتل واثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية عليها، وبالنسبة للمتغير التابع هو التدفقات التجارية البينية (أو الثنائية) بين الدولة i والدولة j وذلك وفق نموذج الجاذبية المبين في المعادلة التالية:

وباستخدام برنامج Eviews9 وعند محاولة تقدير النموذج بنموذج الآثار الثابتة (Fixsed) لم يتمكن البرنامج من الاختبار نظرا لمشكل درجة الحرية وتم اعتماد نموذج البانل كانت النتائج كما يلي:

1– النتائج قبل إدخال متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

وكانت المخرجات الأولية قبل إدخال متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية باستخدام طريقة **OLS** كما هو موضح في الجدول رقم (2-7).

جدول رقم (2–7) نتائج اختبار النموذج الثاني قبل إدخال الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel Least Squares
Date: 05/15/18 Time: 09:31
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 30
Total panel (unbalanced) observations: 500

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.326259	0.068317	4.775661	0.0000
LGGDP1	0.455015	0.065563	6.940165	0.0000
LGGDP2	0.727933	0.033508	21.72393	0.0000
LGDIST	-1.072670	0.092725	-11.56834	0.0000
C	-7.239685	1.296833	-5.582587	0.0000

R-squared	0.699306	Mean dependent var	20.46766
Adjusted R-squared	0.696876	S.D. dependent var	1.564749
S.E. of regression	0.861499	Akaike info criterion	2.549664
Sum squared resid	367.3794	Schwarz criterion	2.591810
Log likelihood	-632.4160	Hannan-Quinn criter.	2.566202
F-statistic	287.7980	Durbin-Watson stat	0.327210
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) أن قيمة دربن واتسن Durbin-Watson stat=0.327 ومن خلال جدول دربن وأتسن نجد أن قيمة dL=1.73 أما du= 1.81 أي أن dL > DW وبالتالي وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعند محاولة تقدير النموذج بنموذج الآثار الثابتة (Fixsed) لم يتمكن البرنامج من الاختبار نظرا لمشكل درجة الحرية وتم اعتماد نموذج البانل، قمنا بإتباع طريقة الفرق العام أي طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS البرنامج وكانت نتيجة الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (2-8).

جدول رقم (2–8) نتائج اختبار النموذج الثاني قبل إدخال الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel EGLS (Period SUR)
Date: 05/15/18 Time: 09:58
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 30
Total panel (unbalanced) observations: 500
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.287616	0.068534	4.196709	0.0000
LGGDP1	0.549660	0.048166	11.41172	0.0000
LGGDP2	0.617240	0.040112	15.38790	0.0000
LGDIST	-1.078190	0.192979	-5.587097	0.0000
C	-6.230394	1.505301	-4.138967	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.818474	Mean dependent var	4.246299
Adjusted R-squared	0.817007	S.D. dependent var	9.265593
S.E. of regression	0.950979	Sum squared resid	447.6589
F-statistic	557.9713	Durbin-Watson stat	1.963586
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.690845	Mean dependent var	20.46766
Sum squared resid	377.7172	Durbin-Watson stat	0.314333

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) ما يلي:

*- القراءة الإحصائية:

- بالنسبة لاختبار ستودنت t لدراسة معنوية المتغيرات عند 5% فان النتائج كانت كما يلي:

LGGDP1: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

LGGDP2: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

LGDIST: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

LGPOP: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

– اختبار فيشر للنموذج F-statistic فان النموذج معنوي لان القيمة الاحتمالية prob تساوي 0.000 اقل من 0.05.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) أن قيمة دربن واتسن Durbin-Watson stat= 1.963 ومن خلال جدول دربن وأتسن نجد أن قيمة dL=1.73 أما du= 1.81 أي أن du < DW وبالتالي نقبل H_0 لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

– أما القوة التفسيرية للنموذج Adjusted R-squared قيمتها 0.817007 أي أن 81.70 % من المتغيرات مدمجة في النموذج.

*– القراءة الاقتصادية:

$$LGTRT_{ij}= -6.230+ 0.549LGGDP1_i+ 0.617LGGDP2_i- 1.078LGDIST_{ij}+ 0.287\ LGPOP_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

يتضح من خلال المعادلة رقم (02) أن قيمة $LGTRT_{ij}$ (حجم تدفق التجارة البينية) تتناسب طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي للدولة i أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للدولة i بمقدار 0.549 يزيد حجم تدفق التجارة البينية، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي للدولة j مع بعض أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي لباقي المجموعة بمقدار 0.617 يزيد حجم تدفق التجارة البينية للدولة i، أما بالنسبة للمسافة فكانت العلاقة عكسية أي كلما نقصت المسافة بمقدار 1.078 بين الدولة i والدولة j يزيد حجم تدفق التجارة البينية وهذا ما يتوافق مع قانون نموذج الجاذبية الذي يرى أنها في علاقة عكسية اي ان كلما قلت المسافة بين الدولتين زاد حجم تدفق التجارة (صادرات وواردات) وذلك لانخفاض تكاليف النقل، إضافة إلى ذلك عدد السكان في علاقة طردية مع تدفقات التجارة البينية أي كلما زادا عدد سكان الدولة i بمقدار 0.287 يزيد حجم تدفقات التجارة البينية مع الدولة j.

2– النتائج بعد إدخال متغير الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

عند محاولة تقدير النموذج بنموذج الآثار الثابتة (Fixsed) لم يتمكن البرنامج من الاختبار نظرا لمشكل درجة الحرية وتم اعتماد نموذج البانل، ولاختبار اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية في النموذج وباستخدام طريقة **OLS** كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (2-9).

جدول رقم (2–9) نتائج اختبار النموذج الثاني بعد إدخال الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel Least Squares
Date: 05/15/18 Time: 11:20
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 30
Total panel (unbalanced) observations: 500

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.333716	0.070781	4.714774	0.0000
LGGDP1	0.409513	0.073385	5.580363	0.0000
LGGDP2	0.692277	0.036149	19.15047	0.0000
LGDIST	-1.063381	0.091388	-11.63591	0.0000
AGCH	-0.091883	0.120496	-0.762537	0.4461
AGEFTA	0.197462	0.114718	1.721270	0.0858
AGUS	0.237975	0.114857	2.071917	0.0388
C	-5.452730	1.531328	-3.560786	0.0004

R-squared	0.709871	Mean dependent var	20.46766
Adjusted R-squared	0.705744	S.D. dependent var	1.564749
S.E. of regression	0.848805	Akaike info criterion	2.525895
Sum squared resid	354.4710	Schwarz criterion	2.593329
Log likelihood	-623.4739	Hannan-Quinn criter.	2.552356
F-statistic	171.9714	Durbin-Watson stat	0.334885
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) أن قيمة دربن واتسن Durbin-Watson stat= 0.334 ومن خلال جدول دربن وأتسن نجد أن قيمة dL=1.70 أما du= 1.84 أي أن dL < DW وبالتالي وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

وعند محاولة تقدير النموذج بنموذج الآثار الثابتة (Fixsed) لم يتمكن البرنامج من الاختبار نظرا لمشكل درجة الحرية وتم اعتماد نموذج البانل ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نتبع طريقة الفرق العام أي طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS، إضافة إلى إضافة متغيرات الاتفاقيات التجارية الثلاث (AGCH، AGEFTA، AGUSA) وكانت نتيجة الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (2-10).

جدول رقم (2–10) نتائج اختبار النموذج الثاني بعد إدخال الاتفاقيات التجارية الإقليمية

Dependent Variable: LGTRT
Method: Panel EGLS (Period SUR)
Date: 05/15/18 Time: 11:27
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 30
Total panel (unbalanced) observations: 500
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPOP	0.279193	0.082017	3.404079	0.0007
LGGDP1	0.536683	0.053105	10.10597	0.0000
LGGDP2	0.584307	0.043443	13.45004	0.0000
LGDIST	-1.078191	0.197231	-5.466642	0.0000
AGCH	-0.109463	0.042472	-2.577334	0.0102
AGEFTA	0.119304	0.051654	2.309699	0.0213
AGUS	0.254294	0.050653	5.020284	0.0000
C	-4.969361	1.699763	-2.923560	0.0036

Weighted Statistics

R-squared	0.822545	Mean dependent var	4.621097
Adjusted R-squared	0.820021	S.D. dependent var	8.897328
S.E. of regression	0.952969	Sum squared resid	446.8098
F-statistic	325.7916	Durbin-Watson stat	1.965844
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.699794	Mean dependent var	20.46766
Sum squared resid	366.7828	Durbin-Watson stat	0.320808

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) ما يلي:

*- القراءة الإحصائية:

- بالنسبة لاختبار ستودنت t لدراسة معنوية المتغيرات عند 5% فان النتائج كانت كما يلي:

LGGDP1: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

LGGDP2: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

LGDIST: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

LGPOP: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0007 اقل من 0.05.

AGCH: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0102 اقل من 0.05.

AGEFTA: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0213 اقل من 0.05.

AGUS: معنوية لان قيمة Prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

– اختبار فيشر للنموذج F-statistic فان النموذج معنوي لان القيمة الاحتمالية prob تساوي 0.0000 اقل من 0.05.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) أن قيمة درين واتسن Durbin-Watson stat= 1.965844 ومن خلال جدول درين وأتسن نجد أن قيمة dL=1.70 أما du= 1.84 أي أن du < DW وبالتالي نقبل H_0 أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

– أما القوة التفسيرية للنموذج Adjusted R-squared قيمتها 0.822545 أي أن 82.25 % من المتغيرات مدمجة في النموذج.

*– القراءة الاقتصادية:

$$LGTRT_{ij}=-4.969+0.536LGGDP1_i+0.584LGGDP2_j-1.078LGDIST_{ij}+ 0.279LGPOP_i-0.109AGCH+0.119AGEFTA+0.254AGUS \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

يتضح من خلال المعادلة رقم (03) أن قيمة $LGTRT_{ij}$ (حجم تدفق التجارة البينية) تتناسب طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي للدولة i أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للدولة i بمقدار 0.536 يزيد حجم تدفق التجارة البينية، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي للدولة j أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للدولة j بمقدار 0.584 يزيد حجم تدفق التجارة البينية للدولة i، أما بالنسبة للمسافة فكانت العلاقة عكسية أي كلما نقصت المسافة بمقدار 1.078 بين الدولة i والدولة j يزيد حجم تدفق التجارة البينية بين الدولتين وهذا ما يتوافق مع قانون نموذج الجاذبية الذي يرى أنها في علاقة عكسية، حيث تنخفض تكاليف النقل إضافة إلى ذلك عدد السكان في علاقة طردية مع تدفقات التجارة البينية أي كلما زادا عدد سكان الدولة i بمقدار 0.279 يزيد حجم تدفقات التجارة البينية مع الدولة j أي أن السكان يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات كلما زادا حجمهم وذلك لتلبية رغباتهم، أما بالنسبة للاتفاقية التجارية الإقليمية مع الصين فكانت العلاقة عكسية أي تأثيرها سلبي أي بانخفاض في حجم تدفق التجارة البينية بين الدولتين i وj وذلك أن الدولة i زاد حجم تبادلها مع الصين على غرار الدول الأعضاء في المجلس، أما اتفاقيتي التجارة البينية الإقليمية مع كل من مجموعة دول رابطة افتا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية فكانت العلاقة طردية أي لها تأثير ايجابي على حجم تدفق التجارة البينية بين الدولتين i وj ومن خلال هذا الاختبار نجد أن كل المتغيرات معنوية أي تفسر النموذج المعتمد في هذه الدراسة (نموذج الجاذبية).

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل قياس اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي مع كل من الصين، مجموعة دول رابطة افتا الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية على حجم تدفقات التجارة البينية، حيث تمت الدراسة باستخدام نموذج الجاذبية، وباستخدام برنامج ونموذج البانل، وتم اختبار نموذجين النموذج الأول وهو قياس حجم تدفقات التجارة البينة بين دولة وباقي دول المجموعة الكل معا، وأظهرت النتائج أن تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية كان ايجابيا بنسب متفاوتة بين هذه الاتفاقيات الثلاث.

أما النموذج الثاني تم فيه دراسة اثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين كل دولة مع دولة عضو في التكتل على حجم تدفق التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت النتائج انه هناك اثر سلبي للاتفاقيات التجارية الإقليمية لبعض الاتفاقيات واثر ايجابي للاتفاقيات الأخرى على حجم تدفق التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ومن خلال هذا الفصل نقول انه هناك تأثير متفاوت للاتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

عرف العالم بصفة عامة توجها عاما نحو الاتفاقيات التجارية الإقليمية وذلك لغرض تنشيط وزيادة تبادلها التجاري وكذا صرف الفوائض السلعية للدول المتقدمة، ومن جانب آخر سعت الدول النامية بدورها إلى إبرام هذه الاتفاقيات كضرورة ملحة فرضتها التطورات الحديثة كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي ومحاولتا منها لتفعيل التبادل التجاري الذي يبقى غير ملموس مقارنة بالدول الأكثر تطورا منها الدول الأوروبية ومجموعة دول البريكس، وعلى الرغم من أن ظاهرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية قديمة، إلا أن التوجهات الحديثة لهذه الاتفاقيات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت قديما بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أنها اتسمت بالتفاوت والتباين من حيث التطبيق الفعلي أما الحديثة فهي أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي كما أنها متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية وسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط كما أن معظمها تتسم بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة اتفاقيات تجارية إقليمية.

من خلال هذه الدراسة حاولنا دراسة الإشكالية قياسيا لتحديد أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية 2000-2016 مع تعيين كلا من اتفاقيات مجموعة افتا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية كمتغيرات وهمية لدراسة الأثر.

1.اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة ومن خلال ما تم تناوله في الفصل الثاني (الدراسة القياسية) وبناءا على النموذج الثاني فقد تم التوصل إلى:

- حجم تدفقات التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي كان محتشم مقارنة بتدفقات التجارة الخارجية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- أثرت اتفاقيات التجارية الإقليمية على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي فكانت مع الصين سلبية أما مع مجموعة افتا والولايات المتحدة الأمريكية كانت إيجابية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية ماعدا مع الولايات المتحدة الأميركية.

- هناك عدة متغيرات أخرى تؤثر على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي منها العوامل السياسية والقانونية والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2.نتائج الدراسة:

القراءة الإحصائية والاقتصادية لنتائج نموذج الجاذبية تؤكد ما يلي:

– حجم الاقتصاد المتمثل في الناتج الحلي الإجمالي في الدولتين المصدرة والمستوردة له أثر إيجابي على تدفقات على التجارة الثنائية (البينية) بين الدولتين.

– تستحوذ الصادرات النفطية على الحصة الأكبر في التجارة الخارجية وهذا ما يؤثر على التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي.

– الكثافة السكانية لها تأثير إيجابي كبير على أداء التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ويظهر جليا في كل من دولتي السعودية والبحرين.

– المسافة لها علاقة عكسية مع تكلفة التجارة (تكاليف النقل البري والبحري).

– الاتفاقيات التجارية الإقليمية لها أثر إيجابي على تدفقات التجارة البينية لكن في دول مجلس التعاون أثرها ضعيف لا ترقى للمستوى المرجو.

– ضعف القطاع الإنتاجي لدول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى زيادة حجم الاستيراد من أقاليم خارجية لتلبية رغبات السكان.

3. التوصيات:

على ضوء التحليل الذي احتوت عليه هذه الدراسة، وإلى جملة النتائج التي توصلت إليها يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

- تفعيل المراكز الخاصة بالإحصاء لتكون وجهة للباحث يعتمد عليها خلال إجراء الدراسات والأبحاث العلمية التي تفيد في التنبؤات المستقبلية ومحاولة تجنب آثار الأزمات أو التقليل منها.
- تنويع الصادرات خارج قطاع النفط وذلك بما تزخر به الدول الخليجية من إمكانيات مثل المساحة الجغرافية (منها السعودية) وكذا اليد العاملة.
- التطبيق الفعلي للسياسات الاقتصادية والحفاظ عليها في حالة الخلافات السياسية (ما حدث مؤخرا في أزمة الخليج مع دولة قطر).
- تغليب المصلحة العامة لدول المجلس على المصالح الخاصة الفردية مع الأطراف الخارجية.
- التفاوض الجماعي من جانب القوة لفرض شروط تتماشى ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

- أهمية إنشاء شبكة طرق برية حديثة ومتطورة تربط بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي مع ضرورة توفير الكوادر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمدربة بالقدر الكافي لتسهيل حركة المبادلات التجارية.

4. آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع الاتفاقيات التجارة الإقليمية وأثره على أداء التجارة البينية ارتأينا في الختام طرح بعض الدراسات المستوحاة من هذا الموضوع، وهي:

- دراسة متغيرات أخرى لها تأثير على أداء التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي مع أقاليم أخرى ناجحة من حيث أداء التجارة البينة.
- دراسة أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة علاقة التجارة البينية بالتجارة الخارجية لدول المجلس التعاون الخليجي.

قائمة المراجع

أولا– باللغة العربية :

الكتب :

1. محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت، عالم المعرفة، د ت ؛
2. كامل بكري، **الاقتصاد الدول التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002 ؛
3. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المعمورة، 2006 ؛
4. زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت ؛
5. غزال عبد العزيز عامر، **الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية**، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع 2015 ؛

البحوث الجامعية:

1- قصري محمد عادل، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009؛

2- شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010؛

3- هاجر بغاصة، **قواعد المنشأ**، المركز الوطني للسياسات الزراعية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مذكرة رقم 19، نوفمبر2006، مصر؛

4- عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، ماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، جانفي2007؛

5- حنيش الحاج ، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009؛

6- بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009؛

7- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013؛

8- بن هدي آمال، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران، 2013؛

9- نجاح منصري، **أثر إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015؛

10- بن عدة عبد القادر، **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(الغافتا) وتأثيرها على التجارة العربية البينية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2014؛

11- بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 2013؛

12- خالد محمد خليل منزلاوي، **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية دون ذكر سنة النشر؛

13- نادية مسعودي, **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA, خلال الفترة 1970-2009**, شهادة الماجستير, جامعة الجزائر, 2011-2012؛

14- حمزة مزيان، **التجارة العربية الإقليمية(دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي)**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009 2010؛

15- بدراوي شهيناز, **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**, أطروحة دكتوراه, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2015/2014.

المقالات:

1- سعد عزت السعدي، **مفهوم الاتفاقيات الدولية ومراحلها**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، منشور بتاريخ 2017/8/24؛

2- محمود بيبلي، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية**، ملخص سياسات رقم 27 للمركز الوطني للسياسات الزراعية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، أفريل2008؛

3- علاوي محمد لحسن، **الإقليمية الجديدة :المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010؛

4- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسور التنمية للمعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 81 ،مارس 2009؛

5- زينب عبد العظيم، **سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة**، مركز الحضارات الإسلامية؛

6- جمال الدين رزوق، م**قارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوربية المشتركة**، دراسات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي 2011؛

7- يوسف ذياب، **الاقتصاد الياباني والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات واليابان**، دراسة تحليلية العدد (2) لوزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2001؛

8- **قياس اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي 2017؛

9- عبد الله ياسين، بلحاج فراجي، **تحليل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج و فق نموذج الجاذبية**، مجلة البدر، جامعة بشار، مارس 2017؛

10- علاوي محمد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model**، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012؛

11- نسيم حسن أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2010، المجلد 12، العدد1، 2010؛

12- كبير سمية، **أداء التجارة العربية البينية (2000-2004)**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد رقم 05، جامعة الجزائر؛

13- **ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية أفاق 2016**، تقرير صادر

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSS-STAT؛

14- ريمي محمود، **كل ما تعرفه عن الناتج المحلي الإجمالي**، مقال منشور بيوم الجمعة بتاريخ 29 يوليو 2016؛

15- وليد عبد المولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة** ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 97 سنة 2010؛

16- حسن النادر احمد الريموني وآلاء ارشيدات، **دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية 'حالة الأردن'** أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 26، العدد (4)، 2010.

مـــقال:

- مقال رأي في صحيفة راقب **http://raqeb.com /2015/03**..

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1- Kyle Bagwell and others, **Handbook of Commercial Policy**, University of Maryland, Volume 1B © 2016 Elsevier B.V., United States;

2- Regional Trade Agreements, **Annual Review of Economics,** Vol. 2:139-166 (Volume publication date 2010).

المقالات:

1- Robert Z.Lawrence, Preferential **Trading Arrangements The Traditional and the New**, Working Paper NO6, December 1996;

2- Regional Trade Agreements, **Annual Review of Economics**, Vol. 2:139-166 (Volume publication date 2010) ;

3- John Duke Anthony, **U.S-.GCC TRADE AND INVESTMENT-RELATIONS**, U.S.-GCC Occasional Paper Series Number Six 1999, U.S-. GCC Corporate Cooperation Committee Washington , D.C;

4-**The Economic and Trade Cooperation between ASEAN and** ,NIU Song **the Gulf Cooperation Council, Middle East Studies Institute**, Shanghai International Studies University, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies .(in Asia) Vol. 4, No. 4, 2010;

5- Casper Olofsson Joel Wadsten, **Forecasting Forestry Product Trade Flow in the European Union A study using the gravity mode**, Nationalekonomi, magister 2017, Luleå tekniska universitet;

6- Irwan Shah Zainal Abidin and authors, **Determinants of Malaysia – BRICS trade linkages: gravity model Approach**, Investment Management and Financial Innovations, Volume 13, Issue 2, 2016;

7- Bernard Hoekman, Intra-**Regional Trade Potential Catalyst for Growth in the Middle**, MEI Policy Paper 2016-1 , Regional Cooperation Series;

8- Ahmed Saddam Abdul Sahib and Fatimah Kari, **Analysis of Intensity of Intra-Regional Trade in GCC Countries**, 1998-2008, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 3, June 2012;

9- **The Trade Potential of the Arab Gulf Cooperation**, Houcine Boughanmi, Journal of Economic Integratio Countries (GCC) A Gravity Model Approach, 23(1), March 2008;

10- Yotov.yoto, Roberta Piemartini and other, **An Advanced Guide to Trade Policy Analysis the Structural Gravity Model**, World Trade Organization;

11- Thierry Mayer, **Soledad Zignago,Notes on CEPII'S distances** measures,www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances;

12- Raquel Femandez and Jonathan Portes, Returns to Regionalism: **An Analysis of Nontraditional Gains from Regional Trade Agreement**, THE World Bank Economic Review, vol 12, NO 2:197-220, Middle Tennessee State University on March 22, 2015, Downloaded rom:http://wber.oxfordjoumals.org

13- RTAs' Proliferation and Trade-diversion e_ects: Zakaria Sorgho, 1 Evidence of the \Spaghetti Bowl Phenomenon, Laval University, September 2014, MPRA Paper No. 60503;

مواقع الإنترنت:

1- http://www.ssrcaw.org.

2- . https://www.investopedia.com

3- https://www.thebalance.com

4- https://www.economicshelp.org

5- http://www.agadiragreement.org

6- http://parlmany.youm7.com

7- http://www.gcc-sg.org

8- http://www.mof.gov

الملاحق

ملحق الجدول الإحصائي لدربين – واتسون

SPS Home > Stats Tables > Durbin Watson 0.05 Table

Critical Values for the Durbin-Watson Statistic (d)										
Level of Significance α = .05										
n	*k* = 1		*k* = 2		*k* = 3		*k* = 4		*k* = 5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
6	0.61	1.40								
7	0.70	1.36	0.47	1.90						
8	0.76	1.33	0.56	1.78	0.37	2.29				
9	0.82	1.32	0.63	1.70	0.46	2.13	0.30	2.59		
10	0.88	1.32	0.70	1.64	0.53	2.02	0.38	2.41	0.24	2.82
11	0.93	1.32	0.66	1.60	0.60	1.93	0.44	2.28	0.32	2.65
12	0.97	1.33	0.81	1.58	0.66	1.86	0.51	2.18	0.38	2.51
13	1.01	1.34	0.86	1.56	0.72	1.82	0.57	2.09	0.45	2.39
14	1.05	1.35	0.91	1.55	0.77	1.78	0.63	2.03	0.51	2.30
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.92	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.4	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.96	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83

31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.74	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.73	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1,43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78
150	1.72	1.75	1.71	1.76	1.69	1.77	1.68	1.79	1.66	1.80
200	1.76	1.78	1.75	1.79	1.74	1.80	1.73	1.81	1.72	1.82

Where n = number of observations and k = number of independent variables

Critical Values for the Durbin-Watson Statistic (d)										
Level of Significance $\alpha = .05$										
n	$k = 6$		$k = 7$		$k = 8$		$k = 9$		$k = 10$	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U

45	1.24	1.84	1.19	1.90	1.14	1.96	1.09	2.02	1.04	2.09
50	1.29	1.82	1.25	1.88	1.20	1.93	1.16	1.99	1.11	2.04
55	1.33	1.81	1.29	1.86	1.25	1.91	1.21	1.96	1.17	2.01
60	1.37	1.81	1.34	1.85	1.30	1.89	1.26	1.94	1.22	1.98
65	1.40	1.81	1.37	1.84	1.34	1.88	1.30	1.92	1.27	1.96
70	1.43	1.80	1.40	1.84	1.37	1.87	1.34	1.91	1.31	1.95
75	1.46	1.80	1.43	1.83	1.40	1.87	1.37	1.90	1.34	1.94
80	1.48	1.80	1.45	1.83	1.43	1.86	1.40	1.89	1.37	1.93
85	1.50	1.80	1.47	1.83	1.49	1.86	1.42	1.89	1.40	1.92
90	1.52	1.80	1.49	1.83	1.47	1.85	1.45	1.88	1.42	1.91
95	1.54	1.80	1.51	1.83	1.49	1.85	1.46	1.88	1.44	1.90
100	1.55	1.80	1.53	1.83	1.50	1.85	1.48	1.87	1.46	1.90
150	1.65	1.82	1.64	1.83	1.62	1.85	1.60	1.86	1.59	1.88
200	1.71	1.83	1.70	1.84	1.69	1.85	1.68	1.86	1.67	1.87

Where n = number of observations and k = number of independent variables